الجمهوريــة الجزائريـة الديـمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية
قسم مالية ومحاسبة

المراجعة المالية في المؤسسة الإقتصادية مع دراسة حالة مخبر الأشغال العمومية في جنوب البلاد

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية
فرع: مالية ومحاسبة

من إعداد :

- مصطفى أسمـــاء
-هروينـي سلمـــى

تحت إشراف:
الأستاذ بهاز جيلالي

السنة الجامعية : 2012/2011

الإهداء

اللّهم لك الحمد في يقظتـي و في غفلتـي عدد ما خلقت و مارزقت ومن رزقت يارب إليك أهدي شيئًا من جزيل عطائك إجعله لقلبـــي ضياءا و لبصري جلاء و لأسقامي دواء و إجعله في ميزان حسناتي و ارحم به أهلي .

إلى أطهر روح في هذا الكون سيّدنا و حبيبنا محمد صلّى الله عليه وسلّم

إلى مذهلي الأول إلى التي تملك جواز سفري للجنة إلـــى الشمعة التي تذب لتنيـــــــــر دربـــي و غمرت قلبي بالحنان و شجعتني وجاهدت لأجلي

والـــــــــدتـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــي العـــــــزيـــــــــزة.

إلـــى رمز الثبات و قدوتي في الحياة, إلى رمز التضحية و العطاء إلى أصدق دليل يرشدني وقت الضياع

إلـــى من إنتظر هذه اللّحظة طويلاً و كان سببًا في نجاحي والـــــــــدي العـــزيـــــز.

إلى التي علمتني الحرص على النجاح وطلب العلم جدتي الغالية

إلى من كانت لهم مكانة في قلبي إخوتي و أخواتي: أحمد-مريم-عبدالرحيم-عبدالنور.كما لا أنسى أختي المذللة غزلان.

إلى اللّواتي عايشن كل لحظة في بحثي هذا وكانوا منبع النصيحة عماتي الغاليات: فاطنة,جبّارة, فتيحة, الحاجّة.إلى أعمامي كلّ بإسمه إلى من كان الأب الثّاني طوال مشواري الدراسي عمي محمد الزيغم.إلى خالاتي و أخوالي كل بإسمه كما لا أنسى فلذة أكبادهم.إلى كل من هم في عائلة بشيري وخنين .إلى صديقاتي و حبيباتي كل بإسمها خاصة سهيلة وزهرة و زهية و فايزة . إلى رفيقتي في مشواري الدراسي ومساعدتي في المذكرة هروييني سلمى. إلى كل منهم في معهد العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية طلبة وأساتدة.

إلى كل يعرفونني .

الإهداء

إلى كل من تقف عندهم كل عبارات الحب و الاحترام و التقدير و لا توافيهم حقهم.

إلى نبع الصبر و الحب و الحنان إلى من قال المصطفى الهادي في حقها الجنة تحت أقدام الأمهات إلى من أنارت درب الخطايا أمي ثم أمي ثم أمي رحمة الله عليها فاللهم يارب إجعلها حورية من حوريات الجنة و أسكنها فسيح جناتك.....آميـــن.

إلى جنة الدنيا والدي العزيز و أقرب الناس و أحنهم لقلبي.

إلى كل من كان سنداً أو عونا لي في الدنيا سواء كان صديق أو أخ أو زميل في مشواري الدّراسي.

إلى كل إخوتي و أحبتي : حمزة-سليمان-محيّ الدين-محمد الآمين.

إلى من أحاطتني بحبها أختي الغالية وفاء.

إلى كل عائلتي و عمتي, أخوالي و خالاتي كل بإسمها و خاصة إلى جداتي و جدي.

إلى صديقتي و رفيقتي طوال سنوات مشوارنا في الجامعة و مساعدتي في المذكرة مصطفى أسماء.

إلى من كانوا نعم الصديقات و الرفيقات المتميزات: زينب-حياة-وفاء-مريم-فايزة-زهية.

إلى كل زملائي في الدراسة طلبة العلوم الإقتصادية و التجارة و بالأخص زملائي و زميلاتي في قسم"مالية ومحاسبة".

شكـــر وتقـــدير

بعد السجود لله نشكر الله سبحانه و تعالى على حسن توفيقه لنا في شق طريق العلم

لايسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلاّ أن أتقدم بجزيل

الشكر واسمى عبارات التقدير إلى أستاذي ومرشدي الأستاذ بهاز الجيلالي على

قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته وحرصه المستمر.

كما نرفع عبارات الشكر والتقدير إلى أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا

بدورهم على تدريبنا و على النصائح التي قدموها لنا بداية من دخولنا الأول

للجامعة حتى نهاية تخرجنا من مشوارنا الدراسي الجامعي.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل و الثناء العطر إلى موظفي

مؤسسة مخبر الأشغال العمومية بجنوب البلاد لولاية غرداية خاصة المراجع

المالي الأستاذ تواتي و الأخت أمينة على حسن إستقبالهم لنا رغم الصعوبات

التي صادفتنا في إعداد الجانب التطبيقي للمذكرة.

تجربة إجلال و تقدير إلى كل الأساتذة الذين تابعون طوال مشوارنا الدراسي من

الإبتدائي, المتوسط, الثانوي إلى الجامعي و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

شكرًا لكم جميعا.

مـــلـــخـــــص:

تتبلور إشكالية هذه الاطروحة في محاولة إرساء إطار مرجعي للمراجعة المالية على ضوء يسمح بضبط الممارسة الميدانية للمراجعين ويكفل تلبية الإحتياجات المعبر عنها من قبل الأطراف المختلفة.

لمعالجة هذه الإشكالية، إقتضى البحث دراسة المعالم النظرية الداعمة لتأسيس إطار نظري للمراجعة في ظل تكامل أنواعها، لتلبية الإحتياجات المعبر عنها ثم الوقوف على مدى إمكانية توليد معلومات ذات مصداقية من قبل النظام المحاسبي في ظل قصوره على قياس بعض الظواهر الإقتصادية والمالية.

في هذا الإطار، طرح تحديا مضاعفا أمام المراجعة في ظل مخاطرها المؤدية إلى عدم إمكانية الوصول إلى الرأي السليم، مما أوجد فجوة التوقعات بين الأطراف المستخدمة لآراء المراجعين وأدائهم الفعلي، فحاولت حينها جل الهيئات والمنظمات المهنية لتضييق هذه الفجوة عن طريق دعم إستقلال المراجع وإنشاء لجان للمراجعة والعمل على توحيدها مع ما تمليه لجنة التطبيقات للمراجعة.

إنّ تصور أبعاد المراجعة المالية إقتضى توظيف المعالم النظرية وأهم التجارب التطبيقية، فضلا عن تشخيص الواقع ومقاربة نتائج التحليل مع ما تمليه الأطر المرجعية للمراجعة.

Résumé:

Cristalliser le problème de cette thèse dans une tentative d'établir un cadre de référence aux fins d'examen à la lumière de l'ensemble financier permet le terrain d'entraînement pour les auditeurs et de veiller à répondre aux besoins exprimés par les différentes parties.

Pour résoudre ce problème, étude de recherche approprié, défini le soutien théorique de la mise en place d'un cadre conceptuel pour l'examen à la lumière de l'intégration de types, pour répondre aux besoins exprimés, puis se tenir debout sur la possibilité de générer des informations crédibles du système de comptabilité à la lumière de ses palais pour mesurer certains des

phénomènes de la vie économique et financière.

الفهرس

الإهداء III

كلمة شكر V

ملخص VI

الفهرس VII

قائمة الاختصارات X

قائمة الجداول XI

قائمة الملاحق XII

ترجمة بعض المصطلحات XIII

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: التأصيل العلمي للمراجعة

تمهيد 20

المبحث الأول: ماهية المراجعة 21

المطلب الأول: مفهوم المراجعة 21

المطلب الثاني: معايير المراجعة 31

المطلب الثالث:المشكلات المرتبطة بالخطوات العملية للمراجعة 34

المبحث الثاني: محددات و فروض و مبادئ المراجعة 40

المطلب الأول: محددات نظرية المراجعة 40

المطلب الثاني: فروض نظرية المراجعة 44

المطلب الثالث: مبادئ نظرية المراجعة 45

المبحث الثالث: التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية 49

المطلب الأول: المسار العلمي للنوعين 49

المطلب الثاني: التمييز بين المراجعة الداخلية و الخارجية 55

المطلب الثالث: أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية 58

خلاصة 61

الفصل الثاني: المراجعة المالية لأهم عمليات المؤسسة الإقتصادية

تمهيد 63

المبحث الأول: مراجعة الأصول 64

المطلب الأول: الإطار العام لمراجعة الأصول 64
المطلب الثاني: أهداف مراجعة الأصول الثابتة و إجراءاتها 66
المطلب الثالث: مراجعة الأصول المتداولة 68
المبحث الثاني: مراجعة الخصوم 71
المطلب الأول: مراجعة رأس المال 72
المطلب الثاني: مراجعة الديون, الخصوم, طويلة الأجل(سندات و قروض) 73
المطلب الثالث: مراجعة الإلتزامات قصيرة الأجل و الأرصدة الدائنة الأخرى 76
المبحث الثالث: مراجعة الأجور و الرواتب ,المبيعات و المشتريات 78
المطلب الأول: مراجعة الأجور و الرواتب 78
المطلب الثاني: مراجعة المبيعات 80
المطلب الثالث: مراجعة المشتريات 82
المبحث الرابع: مراجعة العمليات النقدية 85
المطلب الأول: أهداف مراجعة العمليات النقدية 86
المطلب الثاني: الإجراءات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية على العمليات النقدية 86
المطلب الثالث: إجراءات مراجعة المقبوضات والمدفوعات النقدية 87
المطلب الرابع: إجراءات مراجعة كشف حسابات البنك مع دفتر النقدية 90
خلاصة 92

الفصل الثالث:دراسة حالة لمخبر الأشغال العمومية في جنوب البلاد

تمهيد 94
المبحث الأول: مدخل عاد للدراسة الميدانية 95
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة 95
المطلب الثاني: أهمية المؤسسة و أهدافها 97
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي 98
المبحث الثاني: عمليات المراجعة في المؤسسة 100
المطلب الأول: جهة الأصول 100
المطلب الثاني: جهة الخصوم 101
المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج 102
خلاصة 103
المراجع 104

المختصرات

الإختصار	الجملة	الصفحة
LTPS	laboratoire des travaux public du sud	95
ISO	International Organization for Standardization	97
BP	British Petroleum	97
G50	The Group of Fifty	101
IRG	International Restaurants Group	102

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	العمالة في وحدة غارداية و المديرية العامة	96

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الـــــــــــملاحـــــــق
1	الهيكل التنظيمي لمخبر الأشغال العمومية في جنوب البلاد
2	ميزانية الأصول2011
3	جدول حسابات النتائج
4	تقرير المراجع
5	Champ d'action

المقدمة

أحمد الله على جزيل نَعْمَائِهِ، وأشكره شكر المعترف بـــمِنَنِهِ و آلائه، وأصلي و أسلم على صَفْوَةِ أنبيائه، وعلى آله وصحبه و أوليائه.

وبعد, شهد العالم تطورات إقتصادية وسياسية وإجتماعية إتسمت في الحاجة المتزايدة لأفراده من المعلومات الصالحة لمعالجة أوضاعهم المختلفة ، من خلال سن القرارات المتعددة بغية تكييف وتعديل أوضاعهم بما يكفل تعظيم مكاسبهم وتقليل أعبائهم عند حدودها الدنيا ، فعرفت حينذاك المؤسسات الإقتصادية و أسواق راس المال أنماط ا وأشكالا عدة إختلفت عما هو سابق، إذ تطورت هذه المؤسسات من ناحية شكلها وطبيعة نشاطها و أساليب تسييرها فأصبحنا نعرف المؤسسات الإفتراضية بالإضافة إلى تنامي سياسات الإندماج والتوسع والتقلص في ظل وجودها في مناطق عدة من هذا العالم ، فضلا عن الحركية في حجم تداول الأسهم والسندات في أسواق رأس المال بفعل الحاجة الاقتصادية.

1- تساؤلات البحث:

السؤال المحوري في بحثنا هذا هو :

-مامدى تأثير المراجعة المالية على فعالية التسيير في المؤسسة الإقتصادية؟

وعلى هذا الأساس فإنّ التساؤولات الفرعية، يمكن صياغتها على النحو الآتي :

-ماهي الأهداف و الإجراءات المتبعة لمراجعة مختلف عناصر الميزانية وكذا أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة؟

-ماهي فعاليتها في إكتشاف الأخطاء؟ وكيف تتم تسوية مختلف العمليات؟

2-فرضيات البحث:

عند القيام بموضوع ما لابد من الإنطلاق من إفتراضات و في بحثنا هذا سننطلق من الفروض التالية :

1-فرض عدم التأكد: و يبرز هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية من إزالة عدم التأكد, و يرجع عدم التأكد في المجال المالي إلى الأسباب التالية: -الإستخدام الغير المتكامل للبيانات المالية.

-عدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية عند إتخاذ القرارات.

-عدم وجود نظام جيد للإتصال في التنظيم.

2-فرض إستقلال المراجع: و ذلك لأن المراجع عندما يراجع عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال, و يعتمد فرض إستقلال المراجع على نوعين أساسيين من المقومات: مقومات ذاتية و مقومات موضوعية.

3-فرض توافر تأهيل خاص للمراجع: و ذلك لأن المراجع يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته و في ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في المراجعة فإن المراجع يتعرض عند الفحص لمشاكل منها محاسبية أو ضريبية أو فنية كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كافي لأذاء مهمته.

4-فرض توافر نظام كاف للمراجعة المالية : تشير المراجعة إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشأة .

5-فرض الصدق في محتويات التقرير و يفسر هذا الفرض في أن تقرير المراجع يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي كما أن عبء الإثبات يقع على المراجع و لا يستطيع نقله إلى الإدارة و ينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المراجع بإعتباره محل ثقة جميع الأطراف و أصحاب المصالح في النشأة أو خارجها .

3-أهمية البحث:

أدرك أصحاب الحاجة الإقتصادية في المؤسسات أن المراجعة هي الوسيلة القادرة على الحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي على الواقع الفعلي للمؤسسات، مما يتيح لأصحاب هذه الحاجة إمكانية إتخاذ القرارات المختلفة على ضوء ما يبديه المراجع من آراء متعددة حول مدى سلامة عناصر القوائم المالية الختامية للمؤسسة، لأجل هذا دأبت مختلف الدول إلى تأهيل هذه المراجعة بما يوائم الحاجة المتوخاة منها ، فضلا عن إسهام الأطراف المختلفة من منظمات مهنية، مقرضين، مساهمين، مستثمرين وإلى غير ذلك، في دعم مسارات التأهيل لهذه المراجعة من خلال إيجاد إطار متكامل يضبط عملية المراجعة من الناحية النظرية والتطبيقية، إذ يتجلى ذلك على الخصوص في إصدار المعايير الكفيلة بترقية المراجعة لجعلها تستجيب للحاجات المتوخاة منها، رغم هذا عجزت بعض الدول على ذلك وخاصة ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تورطت إحدى اكبر شركات العالم للمراجعة في المصادقة على قوائم مزيفة وما انجر عنه من آثار إقتصادية ومالية كبيرة على من إتخذ القرارات على ضوء هذه المصادقة.

حاولت الهيئات المختلفة إيجاد أطر مرجعية تحكم عملية المراجعة في مختلف الأقطار من أجل رسم معالم موحدة لعمل المراجعين ، عن طريق سن جملة من المعايير التي تعبر عن التوجيهات المنهجية في أداء المهمة التي يتوخى منها الجمهور معلومات مفحوصة ذات مصداقية معبرة عن الواقع الفعلي للعنصر في ظل ثورة تكنولوجية المعلومات التي أصبحت مدخلا أساسيا لأي قرار يتخذ ، إلاّ أنّ ذلك

صادف عدة مشاكل منها ما يرتبط بمزاعم تلاشي دور الدولة الوطنية ومنها ما يرتبط واختلاف مناهج التكوين وما يتعلق بها و اختلاف الضرورة الإقتصادية و حتى اختلاف المشهد الإقتصادي.

إنّ العناصر السابقة أوجدت ما يعرف في الظرف الحالي بفجوة التوقعات نتيجة التباعد المذهل بين ما يحتاجه الجمهور و الإطار العام للمراجعة سواء إرتبط بالأداء أو بالمراجعة في ذاتها، في ظل هذا عمدت مختلف الدول خاصة منها المتقدمة التي تلعب فيها البورصة دورا أساسيا في الحياة الإقتصادية إلى تضييق هذه الفجوة عن طريق دعم استقلال المراجع، تطوير المراجعة بأبعادها النظرية و التطبيقية والعمل على عقلنة إحتياجات الجمهور.

4-أهداف البحث:

تعتبر الحاجة الماسة للمراجعة في الحياة الإقتصادية و المالية لأجل إعطاء الصورة الصادقة عن طبيعة المعلومات المالية المعلن عنها و المعبرة عن الأوضاع الإقتصادية للمؤسسات عنصرا أساسيا للتطوير المستمر في إطار عمل المراجعة من خلال جعلها تتكيف مع الزيادة الطردية لهذه الحاجة بغية السماح باستغلال هذه المعلومات المفحوصة في الوقت والمكان المناسبين استغلالا إقتصاديا, إلاّ أن أداء هذا الواجب يكون بإستناد المراجع على بعض النصوص ال قانونية التي تعالج مقدمات عملية المراجعة وتصرف النظر عن لب العملية و التقرير الصادر عنها.

5-الدراسات السابقة:

إنّ الشكل السابق للمؤسسات أوجد الحاجة إلى التنو يع في أشكال التمويل في ظل زيادة الإلتزامات القانونية و النظامية فضلا عن فتح رؤوس أموالها إلى جميع المستثمرين للاكتتاب في أسهمها بغية إثبات الملكية في جزء من راس مالها، مما كرس سياسة فصل الملكية عن التسيير و أوجد الوكالة فيه، فيحاول حينذاك المالكون فرض الرقابة لحفاظ على أموالهم و أموال المقرضين والدائنين وكذا مختلف الأطراف التي تهمها ا لمؤسسة، عن طريق المراجعة الخارجية التي تسعى إلى بث الثقة في المعلومات عن طريق الحصول على القرائن الدالة عن الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، مما يسمح بتأكيد صدق المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات كعناصر تفسر المركز المالي الحقيقي لها.

6- المنهج المستخدم في البحث:

و قد إتجهنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة حالة تطبيقية تكمل دراستنا النظرية بغية إثراء هذا البحث وتقريبه من الواقع العملي.

7-تقسيمات الموضوع:

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتقسيم هذا البحث إلى البنود العريضة التالية:

الفصل الأول: ماهية المراجعة.

الفصل الثاني: المراجعة المالية لأهم عمليات المؤسسة الإقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمخبر الأشغال العمومية في جنوب البلاد.

ولتدعيم هذه الإجابة حاولنا القيام بدراسة هذه الحالة التطبيقية على مستوى مؤسسة

8-صعوبات الدراسات:

و قد اعترضتنا عدة معوقات أثناء دراستنا هذه والتي كان لها تأثير على إجراء هذه الدراسة بشكل جيد ومن بين هذه المعوقات نذكر:

قلة المراجع الوطنية أن لم نقل إنعدامها باللغة العربية و توفر معظمها باللغة الأجنبية مما ينجز عنه صعوبة في الترجمة.

بالنسبة للجانب التطبيقي:

-إفتقار المؤسسة لمصلحة خاصة بالمراجعة أدى إلى صعوبة إنجاز هذا الجانب.

-التحفظات التي صادفناها من قبل مسيري المؤسسة في إمدادنا بالمعلومات الكافية حول الموضوع.

-قصر مدة التربص وعدم وجود الوقت المناسب و الكافي بالنسبة لمسؤولي المؤسسة أدى إلى الحد من الحصول على المعلومات الكافية.

الفصل الأول:

التأصيل العلمي للمراجعة

تـــــمـــــــهيـــــــد:

تعتـبـر الـمراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن الدالة على الأحداث الإقتصادية التي قامت بـــها الـــمؤسسة، بإتباع أسلوب منهجي و إستخدام أدوات كفيلة للوصول إلى رأي فنـــي مـــحايد حول مدى دلالة القوائم الـــمالية الـــختامية للمؤسسة للمركز الـــمالي الـــحقيقي لها. إنّ هذا الـــمبتغى جاء نتيجة التطور الذي عرفته ال ـــمراجعة فضلا عن الـــحاجة إليها في مد الأطراف الـــمختلفة بالآراء التـــي تعتـبـر مدخلا أساسيا للقرارات الـمراد إتـخاذها.

تبعا لـــحساسية دور الـــمراجعة أصبح ضروري التأسيس ل ـــمعالم الـــحدود النظرية و التطبيقية لتفادي التأويلات المؤدية إلى عدم الكفاية في الإستخدام، لهذا عمدت جل ال ـــمنظمات الـمهنية والـــحكومية إلى م ـــحاولة التأسيس للإطار النظري للمراجعة الذي يرقى بها إلى التنظير العلمي فضلا عن دراسة أوجه التكامل بين أنواع ال ـــمراجعة من أجل إختصار الوقت و الجهد و ضمان جودتـها في ظل تزايد ال ـــمشاكل الـــمرتبطة بالـــمراحل العملية لـــها، لذا وجب أن نتناول الآتي :

- الطبيعة الأولية للمراجعة؛
- مـــحددات و فروض و مبادئ الـــمراجعة؛
- التكامل بين الـمراجعة الداخلية و الـخارجية؛

المبحـــــــــــث الأول:ماهية المراجعة

يعتبر هذا المبحث بمثابة تمهيد ضروري من اجل الإلمام بمختلف جوانب المراجعة قبل الخوض في مراحل سير عملية المراجعة، ولذلك فان الدراسة المتناولة في هذا المبحث تمس ما يلي:

المطلب الأول:مفهوم الـمراجعة

إنّ تحديد مفهوم دقيق للمراجعة يقتضي تناولها في قالبها التاري ـــخي ثم أهم التعاريف لـها والأهداف الـمتواخاة من هذه الـمراجعة.

أولا : لمحة تاريخية عن المراجعة :

إنّ الـمتتبع لأثر الـمراجعة عبر التاريخ يدرك بأنّ هذه الأخيرة جاءت نتيجة ال ـــحاجة الـماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب ال ـــمال و الـحكومات على الّذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع و الإحتفاظ بالمواد في الـمخازن نيابة عنه م .[1]

فعلى حسب خالد أمين فإنّ الـمراجعة ترجع إلـى حكومات قدماء المصريين و اليونان الّذين استخدموا الـمراجعين بغية التأكد من صحة ال ـــحسابات العامة , و كان الـمراجع وقتها يستمع إلى القيود الـمثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات و الأخطاء، بالتالـي صحتها.

الـمراجعة "AUDIT"مشتقة من الكلمة اللاتينية "AUDIRE" و معناها يستمع[2].

إنّ التطورات الـمتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف الـمتوخاة منها من جهة و من جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من ال ـــجانب النظري بغية جعلها تتماشى و التغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العال ـــمية و الإقتصاد العال ـــمي بشكل عام

[1] صديقي مسعود,محمد تهامي طواهر المراجعة وتدقيق الحسابات ,مطبعة مزوار,الطبعة الأولى , سنة 2010 , ص 8.

[2] خالد أمين ع,علم تدقيق الحسابات , الناحية النظرية ,مطبعة الإتحاد عمان 1980, ص 5.

والتي شهدتـــها الـــمؤسسة الإقتصادية على وجه الـ ـــخصوص، لذلك سنورد فيما يلي أهم الـمراحل التاريـخية للمراجعة[1]

- قبل سنة 1850 : كانت الـــحكومة و الـمحاكم التجارية و الـ ـــمساهمين هم الّذين يأمرون الـم ـــحاسب بـمنع وقوع الغش ومعاقبة فاعليه وحـــماية الأموال من مـــختلف التلاعبات.

- قبل سنة 1900 : كانت الـحكومة و الـــمساهمين هما الّذين يأمرون شخص صل مهنيا في الـمحاسبة أو القانون بـــمنع وقوع الغش و تأكيد مصداقية الـــميزانية.

- قبل سنة 1940 : كانت الـحكومة و الـمساه ـــمين ه ـــما الّذين يأمرون شخصًا مهنيًا فـــي الـمراجعة والـــمحاسبة بـــمنع وقوع الغش و الأخطاء و الشهادة على مصداقية القوائم الـ ـــمالية التاريـخية.

- قبل سنة 1970: كانت الـحكومة و الـــمساه ـــمين و البنوك هم الّذين يتفقون مع شخص مهنـــي فـــي الـمراجعة حول الشهادة على صدق وسلامة و إنتظام القوائم الـمالية التاريـخية.

- قبل سنة 1990 : كانت الـحكومة و الـــمساه ـــمين و هيئات أخرى هم الّذين يتفقون مع شخص مهنـــي في الـمراجعة أو الـــمحاسبة أو الإستشارات الـ ـــمالية حول الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية و احترام الـ ـــمعايير الـــمحاسبية و صدق وسلامة وانتظام القوائم الـ ـــمالية التاريـخية.

- بعد سنة 1990: كانت الـحكومة و الـــمساه ـــمين و هيئات أخرى هم الّذين يتفقون مع شخص مهنـــي في الـمراجعة حول الشهادة على الصورة الصادقـــة للحســـابـــات و نوعية نظام الرقابة الداخلية وكذا العمل في ظل احترام الـمعايير على الـحماية من الغش العالـــمي.

ندرك من العرض السّابق لتطور الـ ـــمراجعة، أن هذه الأخيرة أخذت أبعادا ترتبط بطبيعة الـحاجة منها، حيث تغير القائم بـــها بتغير الأهداف الـمتوخاة منها أو بإثبات م ـــحدودية القائم

[1] LIONNEL.C & GERARD.V: Audit et control interne; Dallos; paris 1992; page 17

بـها على تحقيق هذه الأهداف، فضلا عن تغير ذات ال ـــهدف للسماح بتلبيـــة رغبات الآمريين بـها. نشير الى أن الـــمبتغيات النهائية من الـــمراجعة في الوقت الحالـــي أخدت أشكالاً عدة تبعا لطبيعة مستخدم م ـــخرجاتـها م ـــما أوجد أنواعًا م ـــختلفة للمراجعة تسعى إلى تلبية الرغبات الـمعبر عنها من قبل الأطراف الـــمختلفة [1]

ثانيا: تعريف المراجعة

سنحاول في هذا البند تقديم أهم التعاريف التـي قدمت للمراجعة بحيث :

عرفت الجمعية الـــمحاسبية الأمريكية ال ـــمراجعة على أنـــها « عملية منتظمة للحصول على القرائن الـــمرتبطة بالعناصر الدّالة على الأحداث الإقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير ال ـــموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلـــى الأطراف المعنية »[2]

عرف "BONNAULT " ET "GERMOND" الـــمراجعة على أنّـــها « اختبار تقنـــي صارم و بناء بأسلوب من طرف مهن ـــي مؤهّل و مستقّل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية و مصداقية الـــلعلومات الـــمالية الـــمقدمة من طرف الـــمؤسسة و على مدى احترام الواجبات في إعداد هذه الـــمعلومات في كل الظروف و على مدى احترام القواعد و القوانين و ال ـــمبادئ الـــمحاسبية ال ـــمعمول بـــها، في مدى تـــمثيل هذه الـــمعلومات للصورة الصادقة و للوضعية الـــمالية و نتائج الـــمؤسسة »[3]

[1] صديقي مسعود,إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية, ص ص 20-21.

[2] الصبان م.س و الفيومي م, المراجعة بين التنظير و التطبيق, الدار الجامعية, بيروت 1990, ص18.

[3] LIONNEL. C & GERARD. V: Op cit, page 21.

كما عرّف "خالد أمين" الـمراجعة على أنـها « فحـص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و الـمستندات و الـحسابات و الدفاتر الخاصة بال ـمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني م ـحايد عن مدى دلالة القوائم ال ـمالية عن الوضع ال ـمالي لذلك الـمشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح و خسارة عن تلك الفترة [1]»

رابعا : أهداف المراجعة :

هناك نوعين من الأهداف :التقليدية,وأخرى حديثة أو متطورة ومنها:

أ.الأهداف التقليدية و تتفرغ بدورها إلى:

1)أهداف رئيسية:

*التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية الـمثبتة في الدفاتر و مدى الإعتماد عليها؛

*إبداء الرأي فنـي مـحايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم الـمالية للمركز الـمالي.

2) أهداف فرعية:

*اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش؛

*تقليص فرص ارتكاب الأخطاء و الغش لوضع ضوابط و إجراءات تـحول دون ذلك؛

*اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا؛

*طمأنة مستخدمـي القوائم الـمالية وتـمكينهم من إتـخاذ القرارات الـمناسبة لاستثماراتـهم؛

*معاونة دائرة الضرائب فـي تـحديد مبلغ الضريبة؛

*تقديم التقارير الـمختلفة وملأ الإستثمارات للهيئات الـحكومية لـمساعدة الـمدقق.

[1] خالد أمين, مرجع سابق, ص 10.

ب.الأهداف الحديثة الـــمتطورة:

*مراقبة الـــخطة ومتابعة تنفيدها ومدى تـــحقيق الأهداف وتـــحديد الإنـــحرافات و أسبابـــها وطرق معالـــجتها؛

*تقييم نتائج الأعمال ووفقا للنتائج الـــمرسومة؛

*تحقيق أقصى كفاية إنتاجية مـــمكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط؛

*تـــحقيق أقصى قدر مـــمكن من الرفاهية لأفراد الـــمـــجتمع؛

* التأكد من صحة القيود الـــمحاسبية أي خلوها من الـــخطأ أو التزوير و العمل على إستكمال الـــمستندات الـــمثبة لصحة العمليات والـــمؤيدة للقيود الدفترية[1].

*التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية خلوها من الأخطاء الحسابية و الفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير؛

*دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي و الإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم[2].

ومن خلال هذه الأهداف العامة للمراجعة يمكن استخراج أهداف عملية وميدانية نذكر منها:

أولا: الشمولية:

نقصد بهذا المعيار أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق و الكشوف المالية,أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقيدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبيا, عدم وجود هذه الوثيقة الأولية يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية[1].

[1] زاهرة توفيق سواد, مراجعة الحسابات و التدقيق,دار الراية, عمان, 2009, ص19

[2] زاهرة توفيق سواد،مرجع سابق,ص ص20-21.

ثانيا:الوجود:

هو أنّ كل العمليات المسجلة لها وجود مالي ونقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المادية في المؤسسة "استثمارت,مخزونات"لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى "الديون,النفقات,الإرادات"يتأكد من المراجع أيضا من وجودها أي من واقعيتها بحيث لاتمثل حقوقا أو ديونا أو إيرادات أو نفقات وهمية.

ثالثا:الملكية:

نقصد بملكية أن كل الأصول التي تظهر في الميزانية هي ملك المؤسسة فعلا أي هناك مستند قانوني يثبت تلك الملكية بحيث لم تدمج للأصول عناصر ليس ملكا للمؤسسة لكنها موجودة في الخارج قد تم تسجيلها أيضا,تعتبر كل الحقوق التي ليست ملك للمؤسسة كالتزامات خارج الميزانية و لابد أن تقيد في دفاتر خاصة تبين طبيعتها,هذا بحيث إذ لم تكن الملكية للمؤسسة لا يحق لها تسجيلها في الوثائق المحاسبية ومن حق المراجع التأكد من صحة الملكية وذلك بوجود مستند قانوني.

رابعا: التقييم:

معنى هذا المبدأ هو أن كل العمليات التي تمت قد تم تقيمها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و أن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى.

خامسا:التسجيل المحاسبي:

نقصد بهذا المبدأ أن العمليات قد تم جمعها بطريقة صحيحة, كما تم تسجيلها وتركيزها بإحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و بإعتماد طرق ثابتة من دورة إلى أخرى[2].

[1] ALAIN DORISON : Audit et information financiere, in revue française de l'audit et du conseil informatique n°55, Association française de l'audit et du conseil informatique, Paris avril –juin 1998, page 14.

[2] زاهرة توفيق سواد,مرجع سابق,ص ص21-22.

خامسا: أنواع المراجعة :

إنّ التطور المستمر في الحياة الاقتصادية والمالية منذ القدم صاحبه تطورا في المراجعة كوظيفة داخل المؤسسة وكمهمة تؤكل لشخص خارج المؤسسة يسمى بالمراجع الخارجي، فالحاجة للنوع المعين تنبثق من الحاجة لفحص بند معين داخل المؤسسة ينسجم مع طبيعة هذا النوع، فظهرت حينها الأنواع التالية:

المراجعة المالية " AUDIT FINANCIER".

مراجعة العمليات"AUDIT OPERATIONNEL".

مراجعة النوعية"AUDIT DE QUALITE".

المراجعة البيئية"AUDIT D'ENVERENEMENT " .

المراجعة الاجتماعية "AUDIT SOCIAL".

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأنواع لا ترتبط بالموضوع المراد مراجعته بإستثناء المراجعة المالية التي هي موضوع الدراسة، لذا سوف نركز على الأنواع المختلفة المرتبطة بالمراجعة المالية إنطلاقا من الزاويا

التي ينظر منها للنوع، باستثناء زاوية القائم بالمراجعة الداخلية والخارجية التي سوف تعالج في بند خاص بها نظرا لأهمية العنصرين في الموضوع.

1- من زاوية الإلزام القانوني:

تقوم هذه الزاوية على درجة الالزام القانوني للمراجعة، فهناك من المؤسسات من هي مجبرة على هذه المراجعة وهناك من هي غير مجبرة على ذلك، في اطار الذي سبق نميز بين نوعين من المراجعة في هذا البند.

- المراجعة الإلزامية؛
- المراجعة الاختيارية؛[1]

[1] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص32.

1 .1- المراجعة الإلزامية:

هي المراجعة التي يلزم القانون القيام بها، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به و ما تمليه المعايير المؤطرة لهذه المراجعة، و هذا من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة من المراجعة.

2.1- المراجعة الاختيارية:

هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني و بطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات المسؤولية المحدودة و ذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي و عن نتائج الأعمـــال و المركـــز المالي الحقيقي للمؤسسة. إذأن هذه المعلومـــات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء و خاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد.

2- من زاوية نطاق المراجعة:

يعتبر نطاق المراجعة من بين أهم المحددات لطبيعة المراجعة الواجب إعتمادها، ففي هذا النطاق يمكن أن نتصور النوعين التاليين:

- المراجعة الكاملة؛
- المراجعة الجزئية؛

1.2- المراجعة الكاملة:

في هذا النوع من المراجعة يخـــول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، إذ يقوم بفحص البيانات و السجلات و القيود المثبتة وكل ما من شأنه أن يؤسس لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صحة مخرجات النظام المحاسبي وتمثيلها للواقع الفعلي لها.في ظل التصنيفات العديدة للمؤسسات و كبر حجمها وتعدد عملياتها، بات من الضروري تبني أسلوب العينة في اختيار المفردات.

التي يقوم المراجع بفحصها بغية إصدار رأي فني محايد حـــول جميـــع المفردات بما يعكس مسؤولية المراجع على جميع المفردات لا على العينة التي شملتها إختباراته.

نشير في الأخير إلى أن إتباع أسلوب العينة و الاختبار في المراجعة زاد من اهتمام المؤسسات بنظام الرقابة الداخلية، لإعتبار أن تحديد كمية الاختبارات و حجم العينة يعتمد على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.

2.2- المراجعة الجزئية[1]:

هي التي يقتصر فيها عمل المراجع علي بعض العمليات المعينة، أو هي بمثابة ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع في أي صورة من الصور، ولا يكون المراجع مسؤول في هذا النوع من المراجعة عن أي أضرار تنشأ أو يتم اكتشافها بالرجوع إلى دفاتر أو حسابات أو مستندات معينة تكون الحدود المفروضة على المراجع قد منعته من فحصها.

تبعا لما سبق، أصبح من الضروري تقييد هذا النوع من المراجعة بالعناصر الآتية:

- وجود عقد كتابي يوضح نطاق عملية المراجعة؛
- إبراء ذمة المراجع من القصور و الإهمال في مراجعة بند لم يعهد إليه؛
- حصر مسؤولية المراجع في مجال المراجعة أو في البند المعهود إليه.

3- من زاوية توقيت المراجعة:

نميز في هذه الزاوية بين نوعين من المراجعة، هما المراجعة المستمرة و التي هي غير محدودة بالوقت و المراجعة النهائية و التي هي محدودة بالوقت و عادة ما تكون عند نهاية الدورة المحاسبية، لذلك سنتطرق إلى النوعين التاليين من المراجعة و الناجمين عن هذه الزاوية في الآتي:

[1] أحمد نور، مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، مطبعة الانتصار، 1992، ص ص233 – 234.

- المراجعة المستمرة؛
- المراجعة النهائية؛[1]

1.3- المراجعة المستمرة:

يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص و إجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة و وفقـــا لبرنامـــج زمـــني مضبوط مسبقا و يستجيب إلى الإمكانات المتاحة.

2.3- المراجعة النهائية :

يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجـــع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات و تحضير الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي للمؤسسة، ليقوم المراجع بعدها بإجراء الاختبارات و الفحوص الضرورية وفق ماينص عليه الإطار المرجعي للمراجعة، ليتمكن من أن يبدي رأيًا فنيا محايدًا حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها.

4- من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات:

إن كبر حجم المؤسسات و تعدد عملياتها سواء الداخلية أو الخارجية، خلق صعوبة لفحص العمليات التي يقوم بها موظفي هذه المؤسسة مما قد ينجر سلبا على المعلومات الناتجة عن النظم المعلوماتية خاصة فيما يتعلق بدقة و تعبير هذه المعلومات للوضعية الحقيقية للحدث، إذ تتخذ هذه المعلومات كأساس لاتخاذ القرارات التي يتوقف صوابها على صحة الأساس، لذلك بات من الضروري وجود نوعين من المراجعة يتعلق الأول بمراجعة كل العمليات و المستندات و البيانات و طريقة تجهيزها و تعتبر مراجعة شاملة، و يتعلق الثاني منها بمراجعة اختباريه تستند على العينة المختارة من مجموع المفردات المراد فحصها، لذى سنميز بين هذين النوعين من المراجعة في الآتي:

- مراجعة شاملة؛
- مراجعة إختبارية؛

[1] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص ص33-34.

1.4-مراجعة شاملة :

تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا، إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات و البيانات المحاسبية ومسار المعالجة. الواقع أن هذا النوع قد يكون شاملا بالنسبة إلى عنصر معين و قد يكون شاملا بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المراجع و أصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة و شكل المراجعة و البند أو جميع البنود المراد مراجعتها.

2.4- المراجعة الاختبارية :

يستند هذا النوع على إختبار جزء من مفردات المجتمع الاحصائي ثم تعميم نتائج هذا الاختبار على كل أو مجموع المفردات (المجتمع). بيد أن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم و متعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات. لذلك تظهر لنا و بجلاء أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام و اكتشاف مواطن الضعف و القوة في الأجزاء المكونة له من ناحية و من ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

في الأخير نشير إلى بعض الصعوبات التي تمنع تعبير وتمثيل الحكم الصادر عن مراجعة العينة لمفردات المجتمع في الآتي:

- عدم تمثيل العينة المختارة لمفردات المجتمع ككل؛
- عدم الاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لاختبار العينة؛
- الأخطاء الواردة عند عملية تقدير معالم المجتمع[1]؛

المطلب الثاني : معايير المراجعة

وتتعلق تلك المعايير بالتأهيل العلمي و الكفاءة المهنية وبذل العناية المهنية المناسبة و الاستقلال[1].

[1] صديقي مسعود, مرجع سابق، ص ص35-36.

أولا:المعايير العامة :

معيار التأهيل العلمي و العملي و الكفاءة المهنية :

بحكم المهام المنوطة للمراجع إبان عملية المراجعة , بات من الأجدر على هذا الأخير أن يكون في مستوى هذه المهمة سواءمن ناحية التأهيل العلمي أو المؤهلات العملية و الكفاءة المهنية المطلوبة للإيفاء التام و الكفء بهذه المهمة ,فعلى حسب النصوص الجزائرية المنظمة لهذه المهنة تشترط على الشخص الراغب في الحصول على الإعتماد كمراجع للحسابات الآتية :

1- من ناحية التأهيل العلمي :

أن يكون حاصلا على شهادة ليسانس في المالية أو في العلوم التجارية تخصص محاسبة أو مالية أو في فروع أخرى زائد شهادة ميدانية في المحاسبة .

2-من ناحية التأهيل العلمي و الكفاءة المهنية :

أن يكون قد أنهى التربص كخبير محاسب لدى مكتب للخبرة المحاسبية أو لديه عشرة سنوات خبرة فعلية في ميدان التخصص .

في الأخير نشير إلى أن هذه الشروط قد لا تكون كافية للحكم على المراجع بالكفاءة المهنية المطلوبة و لذلك ينبغي أن تنظم ملتقيات دورية و ندوات و تربصات ميدانية يستطيع المراجع من خلالها تنمية قدراته الفكرية و العلمية و الميدانية على حد سواء , و تمكنه من الإيفاء بمتطلبات معيار التأهيل العلمي, العملي و الكفاءة المهنية .

معيار الاستقلال:

يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها للحصول على معلومات ذات مصداقية للإعتماد عليها في ســــــــــــــــــــــــن قرارات مستقبلية ,إذ تحديد مدى الإعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى إستقلاليةالمراجع,لذا ينبغي توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى استقلالية المراجع:[2]

1-عدم وجود مصالح مادية للمراجع :

[1] عبد الوهاب نصر علي,وآخرون,ا لدارالجامعية,الإبراهيمية, الإسكندرية,ص32.

[2] صديقي مسعود,محمد التهامي طواهر ,مرجع سابق,ص34

ينبغي على المراجع أن لا تكون له مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها و أن لا تكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع, لأن وجود ذلك قد يؤثر على إستقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية.

2-وجود إستقلال ذاتي:

يفترض في هذه النقطة عدم تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المراجع بشأن فحص البيانات و السجلات المحاسبية بحيث لا يتعرض لضغوط تحد من تحقيق المبتغى من المراجعة.

معيار العناية المهنية:

يعني أن يقوم المراجع ببدل العناية المهنية و الجهود الممكنة و المناسبة من بداية عملية المراجعة إلى غاية الإنتهاء منها, انطلاقا من كون أن المراجع لابـــــــــــــــــــــــد أن يفي بالمعيارين السابقين المتعلقين بالتأهيل العلمي و الإستقلال في أداء مهمته.

إنّ قياس درجة العناية المهنية للمراجع بغية مسؤوليته المهنية اتجاه رأيـــــــــــــــــــــــــه الفني المحايد حول المعلومات المالية و المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها, تكون من خلال تحديد وأداء الإختبارات المطلوبة و اللازمة و محتوى و شكل التقرير الناتج عن عملية الفحص للبيانات و السجلات المحاسبية.

ثانيا:معايير العمل الميداني:

1-التخطيط السليم لعملية المراجعة:

يعتبر التخطيط السليم لأي عملية العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف المتوخاة منها و يأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة و الوقت المستغرق لتحقيق ذلك إذ يقوم المراجع في هذا الإطار بتوزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الإختبارات المطلوبة.

2-معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية :

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة و لحجم المفردات المرادإختبارها[1], اعتمادا على درجة أثره على نوعية و مصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها, فإحترام مقوماته و الالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها, لذا و بغية تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يحتاج إلى خبرات و مهارات عالية لتقييمها من طرف المراجع و الحكم عليها.

[1] صديقي مسعود,محمد التهامي طواهر,مرجع سابق, ص ص36-37.

3-معيار كفاية الأذلة :

في إطار مسعى المراجع الهادف إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية,يقوم هذا الأخير بالبحث عن الأذلة الكافية المدعمة لهذا الرأي اعتمادا على التأكد من أن كل البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها, ومن خلال التأكد من سلامة المعالجة المحاسبية للبيانات و عرض المعلومات, وكذا من خلال الفحص و الملاحظة و الإستفسارات و المصادقات التي توفر للمراجع أساسا معقولا وقاعدة متينة يستطيع على ضوئها من إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية موضوع المراجعة.

ثالثا:معايير إبداء الرأي :

يعتبر معيار إبداء الرأي من طرف المراجع القائم بعملية المراجعة آخر معيار يجب الإلتزام به, إذ ينبغي أن يوضح و يشير في التقرير المقدم و بكل صراحة عـــــــــــــــــــن رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم الماليةالختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة, و ذلك من خلال العناصر التالية :

-مدى سلامة مسار المعالجة المحاسبية للبيانات؛

-مدى إحترام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛

-الالتزام بالاستمرار في تطبيق الطرق المحاسبية المطبقة من سنة إلى أخرى, و في حالة العكس يجب على الإدارة تقديم الحسابات و القوائم الأخرى طبقا للطرق السالفة التطبيق و الجديدة من جهة, ومن جهة أخرى تحديد الفرق الناتج عن هذا التغيير؛

-تقديم إيضاحات كافية من المسيرين حول القوائم و كل الوثائق المتضمنة للمعلومات المحاسبية في نهاية كل دورة ؛

-على المراجع أن يبدي رأي فني محايد حول مسار عملية المراجعة و أن يختار نوع التقرير المقابل لذلك؛[1]

-على المراجع تقليل الخطر خاصة ما يتعلق منه بعنصر ذا أهمية كبيرة, إذ يكون ذلك بإستعمال برنامج للرقابة موجه لكشف مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة[2].

[1] صديقي مسعود, محمد التهامي طواهر, مرجع سابق, ص ص38-45-46.

[2] صديقي مسعود,محمد التهامي طواهر,مرجع سابق,ص46.

رابعا: معايير التقرير:

تقرير المراجعة يمثل المنتج المادي الأساسي للمراجعة,فهو يمثل المعلومات المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين, ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان,كما أنه يجب أيضا أن يكون واضحا ومختصرا بالإضافة إلى كونه متطابقا مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة. وتحقيقا لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة.....هي:

1-يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛

2-يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة؛

3-تعبر القوائم المالية بشكل كاف و مناسب عن ما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك؛

4-يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة, أو يمتنع المراجع عن إبداء الرأي, وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية فإنّ التقرير يجب أن يوضح خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤلية التي يتحملها؛[1]

المطلب الثالث: المشكلات المرتبطة بالخطوات العملية للمراجعة

إن العمل على تحقيق الأهداف المتوخاة من المراجعة يستدعي من المراجع الالتزام بخطوات عملية واضحة المعالم لها مرجعية نظرية، تعتبر الموجه الأساسي لأي عمل يقوم بها ا لمراجع من أجل الخلوص[2]إلى الرأي الفني المحايد المعبر عنه من قبله، والذي يفترض أن يعكس الواقع الفعلي لعناصر القوائم المالية ومدى توافقها مع البنود المختلفة على أرض الواقع للمؤسسة. يمكن أن نوجز هذه الخطوات في الآتي :

- خطوة التخطيط؛
- خطوة العمل الميداني؛

[1] وليم توماس,أمرسوهنكي,ترجمة:.أحمدحامدحجاج,كمال الدين سعيد,المراجعة بين النظرية والتطبيق,دارالمريخ,المملكة العربية السعودية, 1997,ص ص61-62.
[2] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص26.

- خطوة كتابة التقرير.

أولا: خطوة التخطيط :

يعتبر التخطيط السليم العمود الفقري لأي عملية نريد من ورائها النجاح في تحقيق مقاصدها، إذ يتم فيها توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة، آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة للمراجع. تكمن هذه الخطوة في الآتي:

1- الدراسة الشاملة للمؤسسة :

تشتمل هذه الدراسة على :

- التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة وخصائصه؛
- الدراسة العميقة للقانون الأساسي للمؤسسة؛
- دراسة مختلف العقود (العادية، الاستثنائية، التوسعية و غيرها)؛
- التعرف على طبيعة التنظيم المحاسبي، الإداري و نظام الرقابة الداخلية؛
- جمع ودراسة القوائم المالية للسنوات الماضية.

2- رسم مخطط عملية المراجعة :

أن جمع المعلومات الكافية عن المؤسسة بمختلف أشكالها القانونية والتنظيمية والفنية يمكن من رسم مخطط عملية المراجعة في ظل العمل بالمعايير والمقاييس والإجراءات الفنية و يساعد على تقديرالوقت[1] المتوقع أن يستغرقه المراجع في أداء مهامه. يمكن حصر العناصر المؤطرة لهذا البند في الآتي:

- تحديد معايير التقييم للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة والإجراءات التفصيلية الواجب اعتمادها من أجل تكوين الرأي الفني المحايد؛
- تحديد طبيعة المعلومات الواجب الحصول عليها -أدلة الإثبات-ووسائل الحصول عليها؛
- تحديد كمية الاختبارات الواجب القيام بها؛
- وضع البرنامج الزمني لتنفيذ عملية المراجعة؛

[1] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص27.

– تحديد مسؤولية المراجع القائم بالأداء المهني، انطلاقا من تحديد مهام كل مراجع مساعد وتوقيع كل منهم على الخانة المقابلة للعمل الذي قام به.

ثانيا: خطوة العمل الميداني :

تجسد هذه الخطوة العناصر الواردة في الخطوة السابقة، من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية باعتباره يشتمل على الخطة التنظيمية وجميع المقاييس والطرق المصممة في المؤسسة، ليتمكن المراجع من تحديد مواطن الضعف ليسلط عليها الفحص من خلال مسار منهجي مطعم بإجراءات ومعايير محددة. يمكن اختصار هذه الخطوة في الآتي:

– تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد من قبل المؤسسة وفق طريقة منهجية محدده مسبقا، كطريقة الاستقصاء أو طريقة التقرير الوصفي أو الملخص الكتابي؛

– تعديل وتكييف برنامج المراجعة وفق نتائج هذا التقييم؛

– مزاولة المراجعة بالاستناد على الإجراءات التفصيلية المختلفة للحصول على أدلة الإثبات المطلوبة والكافية.

ثالثا: خطوة كتابة التقرير:

تعتبر هذه الخطوة الأخيرة في عمل المراجع، إذ يقوم هذا الأخير بكتابة التقرير الذي يوضح فيه رأيه الفني

حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها[1].

يشتمل هذا التقرير على:

– إستعراض الجوانب الإجرائية المعتمدة من قبل المراجعة إبان عملية الفحص والتحقيق؛

– الإشارة إلى ما تم الوصول إليه من ملاحظات تخص الجوانب المتعددة لنشاط المؤسسة والتي تؤثر على المركز المالي لها؛

[1] صديقي مسعود, مرجع سايق, ص ص 27-28.

- إبداء الرأي الذي قد يكون نظيف أو متحفظ أو سلبي أو عدم إبداء الرأي؛

من خلال الذي سبق يمكن التعليق على أن هذه الخطوات هي المسار المنهجي للمراجعة التي يقوم بها المراجع في أي دولة من الدول، إلا أن لكل دولة خصوصيتها مما يؤدي إلى الزيادة والنقصان في العناصر المكونة لكل خطوة، لكن بدون المساس بطبيعة الخطوة.

رابعا: مشكلات المراجعة:

إنّ إتمام عملية المراجعة بإتباع أسلوب علمي وعملي منهجي، لن يكون بمعزل عن دراسة الجوانب المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية و دراسة الجوانب النظرية و التطبيقية المؤطرة لهذه العملية من أجل الخلوص إلى النتائج المرجوة منها، لذا بات من الضروري التركيز على المشكلات التي تحدق بالخطوات العملية للمراجعة والتي هي على النحو الآتي:

1- خطوة التخطيط :

تتلخص هذه المشكلات في الآتي :

أ – صعوبة تحديد المعايير المراد استعمالها في المراجعة سواء المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية أو المرتبطة بالمسار الطبيعي للمراجعة خاصة في ظل عدم وجودها في بعض الأقطار، من خلال الذي سبق يتساءل مصمم هذه الخطوة حول طبيعة المعايير التي ينبغي اعتمادها في هذه العملية، هل هي معايير دولية أو غيرها من المعايير المتبناة من قبل الدول؛

بـــ – صعوبة تحديد درجة الثقة في النظام المحاسبي داخل المؤسسة موضوع المراجعة، مما يخلق صعوبات في تحديد طبيعة الإجراءات التفصيلية الواجب اعتمادها في المراجعة وكذا حجم الاختبارات الواجب القيام بها؛

جـــ – صعوبة تحديد نسبة الأخطاء أو المخالفات الممكن قبولها لكل بند مسه الفحص، وكذا قياس أثر هذه النسبة على الصورة النهائية للقوائم المالية الختامية للمؤسسة؛

د – صعوبة إختيار الأسلوب المنهجي الممكن من التقييم الجيد لنظام الرقابة الداخلية ودراسة نتائج هذا التقييم بما يسمح من تحديد مجالات المراجعة، مما يخلق صعوبة مضاعفة تكمن في تحديد حجم الاختبارات الكافية من قبل المراجع أو تقريره المرور إلى إجراء مراجعة كاملة لبعض البنود، مما يمكن من تأسيس حالة التأكد الكلي للبنود المفحوصة؛[1]

هـ – صعوبة جمع أدلة الإثبات الكافية لتبرير الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة؛

و – صعوبة تنفيذ خطوات المراجعة واتباع أحسن الأساليب الداعمة إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من المراجعة في ظل عامل الوقت والتكلفة؛

ز– صعوبة تحديد مسؤولية المراجع من البنود المفحوصة وغير المفحوصة في ظل اكتشافه لمواطن الأخطاء والغش أو عدم اكتشافه لهما خاصة في ظل غياب معايير ضابطة وموجهة وملزمة للمراجع.

2–خطوة العمل الميداني :

نوجز هذه المشكلات في الآتي :

أ — الصعوبات المرتبطة بتقييم نظام الرقابة الداخلية:

– عدم الجدية في الرد على الأسئلة المطروحة من قبل المراجع؛

– الجواب المضلل عن الأسئلة المطروحة من قبل المراجع؛

– صعوبة تحديد السقوف المقبولة للأخطاء وكذا جسامتها وخطورتها.

– صعوبة دراسة واستنتاج الملاحظات المرتبطة بعملية الفحص في البنود وعناصر القوائم المالية الختامية؛

بـ — يعتبر النظام المحاسبي المسؤول الأول على توليد المعلومات التي يجب أن يؤكد المراجع صدقها أو عكس ذلك، فقيام هذا الأخير بعمليات الفحص والتحقيق في هذا النظام قد لا يخلو من الصعوبات التي نوردها أهمها في:

– تحديد درجة الإعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛

[1] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص ص28-29.

- تحديد مدى التقيد بالمعايير المحاسبية المرتبطة بالدولة المعينة أو الدولية؛
- تحديد مواطن الخطأ في التسجيلات المحاسبية لمختلف العمليات؛
- تحديد مدى التباين في استعمال الطرق المحاسبية[1]؛
- تحديد درجة التقييد بالتشريع المحاسبي؛
- تحديد مقدار الأخطاء المقبولة وغير المقبولة في الحسابات؛
- تحديد مدى سلامة الإجراءات المحاسبية المعتمدة في المؤسسة.

جـ - صعوبة التحقق من سلامة الإفصاح في القوائم المالية الختامية للمؤسسة ومن ثمة التأكد من سلامة التوصيل للمعلومات المراد الإبلاغ عنها لمستعميلها سواء كانوا داخل أو خارج المؤسسة؛

د – صعوبة التأكد من صحة وسلامة التقديرات المعلن عنها من قبل الإدارة وقياس مدى توافقها مع ما تم فعلا.

3- خطوة كتابة التقرير :

تكمن هذه الصعوبات في الآتي :

- تعد خطوة كتابة التقرير من بين أهم الخطوات، لإعتبار أن المراجع بعد خطوة التخطيط و العمل الميداني وباستعمال جميع الأساليب العلمية والقانونية المتاحة لديه، يسعى الى الخلوصفي النها ية إلى تقرير يبرز من خلاله رأيه الفني المحايد حول مدى تمثيل القوائم المالية الختامية للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، لذا ينبغي أن تكون هذه الخطوة وفق نمط واحد من قبل جميع المراجعين وفي جميع المؤسسات للسماح بإمكانية إعطاء الدلالة الواحدة للرأي الواحد لدى جميع مستخدمي هذا الرأي، لأن هذا التقرير يعتبر وسيلة إخبار لمتخذي القرارات سواء داخل المؤسسة أو خارجها. في الأخير يمكن أن نشير إلى بعض الصعوبات المرتبطة بهذه الخطوة في الآتي:

- غياب نموذج موحد لكتابة التقرير الذي يدل على الرأي الواحد (نظيف، متحفظ، سلبي، عدم إبداء الرأي)؛
- تقييم مدى كفاية الإجراءات المعتمدة من قبل المراجع؛
- تقييم مدى التقيد بمعايير المراجعة؛

[1] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص ص29-30.

- وصف مراحل المراجعة، مع التركيز على العناصر المفحوصة التي ينبغي أن تدرج في التقرير ؛
- التعامل مع الأخطاء التي هي رهن التسوية من قبل إدارة المؤسسة[1] ؛

- تحديد الشكل النهائي للتقرير، لاعتباره أساسا مهما لاتخاذ القرارات سواء من قبل الإدارة أو الأطراف الخارجية (المساهمين، المستثمرين المحتملين ، البنوك، إدارة الضرائب وأطراف أخرى) وكذا تحديد حجم مسؤولية المراجع من القرارات المتخذة[2].

المبحـــــــــــــــــث الثاني : محددات وفروض و مبادئ المراجعة

المطلب الاول : محددات نظرية المراجعة

إنّ التأسيس لأي نظرية لابد أن يتم وفق خطوات محددة تستمد أبعادها من أرض الواقع من خلال توظيف التجربة الميدانية فضلا عن الأساس النظري الذي أقامته الحاجة لهذا الشيء، لذا و بغية التأسيس لنظرية المراجعة بات من الضروري التركيز على المحددات الأساسية التي تعتبر كالقاعدة في المبنى.

أولا:المراجعة وسيلة اتصال :

إنّ المتتبع للتطور الذي عرفه الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة، يدرك بأن مفهوم المحاسبة يتغير بتغير الحاجة إليها فبعدما كان الهدف منها إعداد القوائم المالية الختامية التي تبرز المركز المالي للمؤسسة، أصبح الهدف منها مدّ الأطراف المستعملة للمعلومات المالية بمعلومات تفي وتساعد على اتخاذ القرارات مهما كان شكلها، بشرط أن يتقيد المحاسب بالطرق والإجراءات والمعايير المحاسبية التي تتغير بشكل يجعل المحاسبة تتكيف مع كل المستجدات المالية والاقتصادية، في ظل الذي سبق وجب على المراجعة، باعتبارها عملية انتقادية تحليلية للمعلومات المالية بغية قياس مدى توافق هذه الأخيرة مع الواقع الفعلي لها، أن تساير التطور الذي عرفته المحاسبة باعتبارها عملية إنشائية وظيفتها إعداد المعلومات. إنّ الحاجة لتطور المراجعة أوجدتها الظروف الجديدة التي أصبحت تعرفها المؤسسة

[1] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص30.
[2] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص ص 31-36.

الاقتصادية خاصة منها المسعرة في البورصة من خلال انفصال الملكية عن التسيير وظهور ما يعرف بنظرية الوكالة، إذ أصبحت في ظل ذلك المراجعة وسيلة اتصال بين المؤسسة و الأطراف الأخرى من خلال بث الثقة في المعلومات المالية المقدمة والتي تستعمل في اتخاذ القرارات المختلفة، نشير في الأخير إلى أن فعالية الاتصال بضخ المعلومات المالية المفحوصة، تتوقف على العناصر الآتية[1]:

– يعتبر تقرير عملية المراجعة آخر خطوة عملية يقوم بها المراجع، إذ يبدى من خلاله رأيه الفني حول مدى دلالة المعلومات عن الواقع الفعلي للمؤسسة من جهة و من جهة أخرى يعطي درجة الثقة في هذه المعلومات، بمعنى أن التقرير هو وسيلة الاتصال بين صاحبه ومستعملي المعلومات الواردة فيه، فكتابته بالعناية المطلوبة والتقييد بالمعايير المتعلقة به إن وجدت في الدولة المعينة من شانه أنيقضي على جميع التأويلات المختلفة بعد قراءاته؛

– لابد للمراجع قبل كتابة التقرير أن يصل إلى حد التأكد التام من العناصر المراد الإعلان عنها في تقريره، حتى لا تكون هذه العناصر محل عدم ثقة من الأطراف المستعملة لها ؛

– إنّ الاعتماد على المعايير المؤطرة لعملية المراجعة و التقيد بالإجراءات المختلفة و بالخطوات العملية لها، من شأنه أن يدعم الموضوعية في مخرجات المراجعة و يدع الذاتية التي قد تؤثر سلبا على عمل المراجع.

ثانيا: فحص الأحداث السابقة :

تلتقي نظرية المراجعة في إمكانية الفحص و التحقق من الأحداث السابقة التي قامت بها المؤسسة موضوع المراجعة مع مناهج البحث في علوم متعددة، فعلى سبيل المثال علم التاريخ يعتمد على أسلوب دراسة الأحداث الماضية كما يعتمد القانون على الإثبات بالأدلة لأحداث ماضية قام بها أحد طرفي القضية، إذ يمكن القول في هذا الإطار بأن هذا البند يعتبر أساسيا لبناء نظرية المراجعة من خلال أن المراجع يقوم بفحص عناصر القوائم المالية الختامية باعتبارها تتشكل من معلومات أتت من جراء معالجة محاسبية تبدأ من عملية الجمع ثم التسجيل وفق الطرق المحاسبة إلى عملية التحويل و التلخيص إلى العرض في شكل عناصر نهائية، إن هذا الفحص يبدأ بالتأكد من أن هذه التسجيلات لها مستندات تثبت وقوعها كأحداث اقتصادية قامت بها المؤسسة و أنها تتوافق و التشريع المحاسبي المعتمد قانونا.

[1] http://akramdosky.blogspot.com/2011/02/blog-post_6443.html

إذن فالبحث التاريخي عن أدلة الإثبات للعمليات الاقتصادية يعتبر أسلوبا منهجيا للمراجعة و من ثمة لبناء نظريتها بشكل عام. تتوقف مصداقية هذا الأسلوب على الآتي [1]:

- التأكد من صحة المستند(قانونا، تنظيما)؛
- انتهاج أسلوب الفحص الإنتقادي؛
- مقارنة عناصر المستندات الحالية مع الماضية؛
- التأكد من عناصر المستند على أرض الواقع خاصة فيما يرتبط بالعناصر الدائمة.

ثالثا: تعميم نتائج العينة:

إنّ استعمال العينة كآلية إحصائية بغية الحكم على المجتمع المأخوذة منه أو استنتاج مدى تجانس العناصر أو غير ذلك، عادة ما يكون في مجتمع إحصائي كبير، بمعنى غالبا ما تكون في المؤسسات كبيرة الحجم التي يصعب فيها فحص جميع المفردات.

يستعمل المراجع هذه الآلية بعد ما يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد من قبل المؤسسة، فيخلص إلى وجود مواطن ضعف و قوة فيه، حينذاك يسلط الفحص على مواطن الضعف بغية اكتشاف الأخطاء و الغش و اللبس، إلا أن هذه المواطن قد تكون كبيرة العدد بالتالي يكون المراجع مضطر أمام قيد الوقت و التكلفة بإجراء الاختبارات وفق آليه العينة، فنخلص إلى نتائج معينة ممكنة التعميم على جميع المفردات التي تمثل المجتمع الإحصائي للعينة، لنجاح أسلوب العينة ينبغي التقييد بالآتي:

- التحقق من مناسبة المجتمع الإحصائي موضوع الفحص لأسلوب العينة؛
- التحقق من كفاية حجم العينة للكشف عن خواص المجتمع؛
- التحقق من سلامة اختيار المفردات؛

[1] akramdosky.blogspot.op cit html

- تقييم نتائج الدراسة الإحصائية بأسلوب علمي مناسب.

رابعا: توقف الحكم على سلامة الأعمال على المعايير:

تشكل المعايير الإطار العام الذي يحكم عملية المراجعة من مرحلة التخطيط حتى مرحلة إبداء الرأي، لهذا يتوقف الحكم على مدى نجاح المراجعة في إبداء الرأي السليم على الالتزام والتقييد بالمعايير الصادرة عن الهيئات المخول لها قانونا، فنجد في هذا الاطار المعايير الدولية للمراجعة التي صدرت عن لجنة التطبيقات الدولية للمراجعة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي يسعى إلى تعميم تطبيقها على مستوى جميع الأقطار في إطار ما يعرف بتوحيد المراجعة Normalisation D'audit، كما أن هناك معايير لمجموعة من الدول كالتي صدرت عن الاتحاد الأوربي ومعايير وطنية تخص كل دولة، كما أن هناك بعض الدول التي لا يوجد لديها أي معايير خاصة، بيد أن الذي سبق يعكس مدى صعوبة الحكم على أداء المراجع في ظل غياب هذه المعايير أو في ظل غياب النصوص الموجهة لاختيار نوع معين من المعايير من جهة و من جهة أخرى قد يحدث فيظل ذات الاختيار، عدم التوافق بين المعايير المختارة و خصوصية مناخ المراجعة الوطنية.[1]

خامسا:سلوك الأفراد:

يتوقف نجاح أي نظام على درجة الإدراك و الحس لدى المورد البشري المنفذ للعمليات، فمما لاشك فيه أن تنفيذ عملية المراجعة يكون من قبل شخص يسمى المراجع و بالتعاون مع آخرين ضمن ما يعرف بالمراجعة الخارجية، أما في ظل المراجعة الداخلية فهناك مراجعين داخلين ينفذون هذه العملية. ففي الواقع أن عملية التنفيذ تتقيد بأطر مرجعية تحكمها وتوجهها بغية الخلوص إلى التلبية المتوانية لحاجات الأطراف المختلفة بمعلومات تعتبر مذخلا أساسيا للقرارات المتخذة، لذا ينبغي أن يعي مختلف الأطراف أهمية هذه المراجعة و درجة تأثيرها على مستقبلهم في ظل الاستفاذة من نتائجها، لكي يتكيف سلوكهم مع المسار الطبيعي لها. إنّ نجاح الأداء يتوقف على الآتي:

مستوى الإدراك[2]: إن إدراك الفرد لأهمية الموضوع يجعله يسعى إلى تحسين مستوى الأداء الذي يقدمه من خلال اختيار أحسن السلوك؛

[1] akramdosky.blogspot.op cit html

[2] PIATION MICHEL : le contrôle interne à la croisée de la communication et de la formation, in revue française d'audit interne, n° 139 , institut française de l'audit et de contrôle interne, Paris avril 1998, page 08.

–طبيعة المشاركة : إن الإدراك السليم للأشياء يجعل الفرد لا يتخذ أي قرار يؤثر سلبا على الأفراد الآخرين، إلا بعد أخذ مشورتهم، فأي قرار يتخذ ينبغي أن تجمع حوله الآراء لتدنية سلبياته و تعظيم إيجابياته؛

– مستوى الاتصال: نظرا لحساسية و أهمية الاتصال خاصة في المراجعة، باعتبار أن شقها الأول يسعى إلى جلب المعلومات المختلفة بوسائل الاتصال المتعددة لمعالجتها وفق مسار منهجي محدد ثم يعمل شقها الثاني على ضخ الآراء الفنية عن القوائم المالية الختامية للمؤسسة، ينبغي على ضوء ذلك أن يتقيد جميع الأفراد بالأدوات و الوسائل المحددة للاتصال في المؤسسة و في مواقع الأطراف المتعددة؛

– تحسين الأداء : يشير هذا البند إلى ضرورة عرض أداء الأفراد أمامهم بغية التنبيه عن السلبيات لعدم تكرارها والتنبيه عن الإيجابيات بغية التمسك بها وتحسينها، مما يسمح بخلق ما يعرف بالنقد الذاتي للأفراد[1]؛

– تدعيم العمل الجماعي : إنّ الحفاظ على مستويات أداء جماعية عالية يتوقف أولا على الفهم السليم للبنود الماضية،كما يتوقف على الفهم الجيد للأهداف النهائية من المجموعة، وأن أي خلل من أي فرد سوف يؤدي إلى التقليل من مستويات الأداء المرغوب فيها.

المطلب الثاني: فروض نظرية المراجعة

الفرض هو معتقد ومتطلبات سابقة وأساسية تعتمد عليها الأفكار و المقترحات و القواعد الأخرى,كما عرفه البعض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام وتعبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك.

وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية المراجعة في الآتي :

1-ليس هنالك تعارض محتمل في المصالح بين المراجع ومعدي المعلومات المالية؛

[1] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص ص39-40.

2-بناء على الفروض الأول يتمثل الفرض الثاني في أن المراجع يستطيع الحفاظ على نزعة الشك المهنية بداخله و هي التزام الحياد و الإستقلالية؛

3-يتصرف المراجع كمراجع فقط و تعني المقومات الذاتية التي تتعلق بشخص المراجع و تكوينه العلمي؛

4-يلتزم المراجع بالتزامات المهنية المحددة أو القابلة للتحديد هذه الالتزامات تتمثل في المقومات الموضوعية من تشريعات و ما تصدره من الهيئات المهنية من أحكام و قواعد و ضمانات؛

5-المزاعم أو النتائج الاقتصادية يمكن التحقق منها و مراجعتها, و هذا يعكس عدم التأكد و البحث و جمع أدلة الإثبات الكافية و الصالحة لإزالة حالة عدم التأكد؛

6-نظام الرقابة الداخلي الجيد يمكن الإعتماد عليه, و ذلك بسبب الأهداف المرجو تحقيقها من وضع نظام للرقابة داخل التنظيم وهو حماية أصول المنشأة و اختيار دقة البيانات المحسابية و تحفيز الكفاءة التشغيلية التي أصبحت تمثل محول مهم لعلم التدقيق سيتم التعرض له في مجال آخر و هي عبارة عن "مراجعة المهام"[1]؛

7-ما لم يكن هناك العكس فإن ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل و هذا الفرض يتعلق بكمية و نوع الأدلة التي يمكن جمعها؛

8-العرض العادل و الصادق يعني ضمنيا استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو أيـــــــــــــــــــة معايير أخرى متعارف عليها أو المقررة مثل قوانين الضرائب و قوانين الشركات و الزكاة و غيرها[2].

المطلب الثالث: مبادئ نظرية المراجعة

إنّ إستكمال بناء نظرية المراجعة يتوقف على تحديد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها هذه النظرية في تأطير عملية الفحص والتحقيق وإبداء الرأي و من ثمة تبليغ و توصيل نتائج عملية المراجعة إلى الأطرف المستخدمة لـــها من أجل إتخاذ القرارات .هذه الـــمبادئ هي[1]:

[1] زاهرة توفيق سواد, مرجع سابق, ص16.
[2] زاهرة توفيق سواد,مرجع سابق, ص17.

أولا: مبدأ الأهمية النسبية:

إن قيام المراجع بفحص عناصر القوائم المالية يتركه أحيانا أمام تساؤل يكمن في مدى و مجال الأخطاء الـــمقبولة في البند، لإمكانية السماح بها في ظل عدم الضرر بمستعملي آراء المراجع.

1- الحجم المطلق :

يعتبر مبلغ الخطأ أحيانا مؤشرا كافيا لتفسير جسامة و أهمية الخطأ، فالخطأ في 5 وحدات نقدية قد لا يكون مهما، بينما الخطأ في مليون وحدة نقدية في البند فهو مهم جدا بصرف النظر على أي اعتبار آخر، بمعنى أن المبلغ مؤشر كافي لتحديد الأهمية النسبية للخطأ.

2- الحجم النسبي:

ينص هذا العنصر على قبول الأخطاء في حدود النسب المعينة- فعلى سبيل المثال 5% تعتبر مقبولة، بينما إذا تعدت ذلك تصبح غير مقبولة-، إذ تستمد هذه النسب من مقارنة ما توصل إليه المراجع مع ما ينبغي أن يتوصل إليها غيره.

3-طبيعة البند:

تعتبر طبيعة البند مرشدا أساسيا في تحديد الأهمية النسبية له، إذ أن القيام بدفع مبالغ غير قانونية يعتبر مهما جدا، لأن هذا الإجراء منافيا تماما للعرف و القانون الإداري، أما الخطأ في تسجيل بعض البنود يعد أقل في الأهمية النسبية لتوقع حدوث ذلك.

4- الظروف المحيطة بالبند:

إنّ الظروف الاقتصادية و البيئية المحيطة بالمؤسسة تحدد بشكل غير مباشر الأهمية النسبية للبند و من ثمة الخطأ فيه، ففي شركات الأسهم تكون الأهمية النسبية كبيرة مقارنة بالمؤسسة الفردية و كذا تختلف في المؤسسة المسعرة في البورصة، لارتباط نتائج عملية المراجعة بقرارات تتخذ على مستويات أخرى.

5- التأثيرات المتجمعة:

[1] محمد محمود عبد المجيد وأخرون, المفاهيم العلمية و الأساليب الفنية الحديثة في المراجعة , النظرية و التطبيق. الدار الجامعية, مصر2002, ص9-11.

تسعى المحاسبة إلى توليد معلومات تفصيلية على الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، ففي ظل ذلك لابد أن تتقيد المحاسبة بالحسابات الفرعية المنطوية تحت الحساب الأساسي الواحد، فالخطأ النّسبي قليل الأهمية في الحسابات الفرعية سوف يكون عالي الأهمية عند تجميع هذه الحسابات.

ثانيا:مبدأ تحليل البيانات:

إنّ اعتماد هذا المبدأ في المراجعة من شأنه أن يضفى عليها المصداقية من خلال الرفع من مستويات الأداء للمراجع عبر خطواتها، فإذا تقرر البدء في خطوة التخطيط لابد أن تشبع الخطة المعدة بكل المعلومات الكفيلة برسم المسار السليم لعملية الفحص. نأخذ بعين الاعتبار الآتي [1] :

– الدراسة العميقة للجوانب القانونية للمؤسسة من ناحية شكلها القانوني، عدد أسهمها و طبيعتها، مالكي الأسهم، كميات تداول الأسهم،طبيعة العقود التي أبرمتها المؤسسة مع الأطراف الأخرى و لازالت قابلة للتفنيد، مقارنة الإجراءات القانونية المعتمدة في الدورة موضوع المراجعة مع الإجراءات في السنة الماضية؛

–تحليل طبيعة نشاط المؤسسة من خلال طبيعة المنتجات، التكنولوجيا المستعملة، خصائص المدخلات، الإنتاج، حجم النشاط؛

–تحليل الجوانب الإجرائية من خلال دراسة المسار الورقي للعمليات، كتناول الخطوات الإجرائية بغية إصدار شيك أو الخطوات الإجرائية بغية تسير المواد و المنتجات و مقارنة هذا المسار مع ما كان معتمد في السابق؛

–مقارنة البيانات المالية للسنة الحالية مع نفس البيانات للسنة الماضية، لتحديد مدى أهمية البنود و درجة حركية كل بند؛

–تحليل تقرير المراجعة السابقة لمعرفة طبيعة النقاط المشار إليها و مدى العمل على حذفها أو التقليل منها من قبل المؤسسة في الدورة مـــوضوع المراجعة؛

–دراسة بعض التقارير الخاصة بأوجه النشاط كتقرير حول مدى كفاءة العنصر البشري، تقرير الجودة، تقرير وضعية الحقوق و الديون وتقرير دراسة مدى تحقيق الموازنات التخطيطية المسطرة.

[1] معجد محمود عبد المجيد وأخرون , مرجع سابق, ص11.

تعتبر النقاط السابقة أساسية في بناء الخطة التي سوف يقوم بتنفيذها المراجع في المراحل القادمة لعدة أسباب:

-حجم الوقت المراد تخصيصه من قبل المراجع للبند؛

-التركيز على البند انطلاقا من دراسة أهميته؛

-تكلفة فحص البند؛

-إدراك الإختلالات الواردة في البيانات انطلاقا من المقارنات التي قام بها المراجع.

3-مـــبدأ التحفظات:

يعتبر الحكم على القوائم المالية الختامية للمؤسسة كوحدة واحدة من قبل المراجع في رأيه الفنيالمحايد صعب للغاية، ترجع هذه الصعوبة لأسباب عدة، من أهمها:

- الحكم يتعلق بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة كوحدة واحدة، في حين تتشكل هذه القوائم من عدد كبير من الحسابات؛

- الحكم يتعلق بالسياسات والطرق والإجراءات المحاسبة المطبقة؛

- الحكم يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية[1]؛

- الحكم يتعلق بتعبير عناصر القوائم المالية الختامية للواقع الفعلي للمؤسسة.

إنّ القراءة المالية للعناصر السابقة توحي بأنّ درجة أهمية كل عنصر من عناصر القوائم المالية الختامية في إبداء الرأي تختلف من عنصر لآخر، و كذا تختلف باختلاف نسبة الأخطاء المقبولة،كما أن الحكم على السياسات و الطرق و الإجراءات و على درجة متانة و قوة نظام الرقابة الداخلية في رأي واحد، يشكل صعوبة كبيرة للمراجع. لـــهذا ظهر مبدأ التحفظات ليجيب على العناصر الماضية ويعطي للمراجع الحق في إصدار تقرير متحفظ بشرط أنّ لا تضلل هذه التحفظات قارئ القوائم المالية الختامية في استخلاص المركز المالي للمؤسسة، أما إذا كانت قراءة هذه القوائم لا تفي بذلك فإنه ينبغي أن يتم الامتناع عن إبداء الرأي.

4-التـــوصيل:

[1] معجد محمود عبد المجيد وأخرون , مرجع سابق, ص12.

يعتبر الاتصال الحلقة الأساسية التي بين المراجع والأطراف المستخدمة لرأيه، لاعتبار أن هؤلاء الأطراف هم الذين يترجمون ما وصل إليها المراجع في تقريره إلى قرارات تؤثر على البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة موضوع المراجعة، لهذا ينبغي أن يكون الاتصال محكم بأدوات تؤطر كيف يكون و متى يكون؟ و مع من يكون؟ و أين يكون؟[1]

5 – مبدأ الالتزام القانوني:

إنّ تطور الحياة الاقتصادية و المالية أجبر المراجع على الالتزام أمام أطراف أخرى كالمستثمرين المحتملين، البنوك، إدارة الضرائب و آخرون، لكي يزودهم بآراء فنية تعكس مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

إنّ هذا الالتزام اصبح مقرعا و الإخلال به يعرض المراجع إلى عقوبات مختلفة قد تكون جزائية أحيانا، لذا ينبغي على المراجع مراعاة جملة من العناصر لكي يثبت من خلالها قيامه بواجباته المهنية تجاه من ابرموا معه الالتزام. هذه العناصر هي:

-الالتزام ببنود العقد و النصوص التشريعية في عملية المراجعة؛

-الالتزام بمعايير و إجراءات المراجعة؛

-استخدام أوراق العمل؛

-الوصول إلى حالة التأكد المطلق من الرأي المراد الإعلان عنه.

إذا رجعنا إلى تاريخ مهنة المراجعة لوجدنا جليا أن مبدأ الالتزام القانوني ظهر منذ السنيين الأولى لها، بحيث أن المراجع كان يعين من المالك (الحكومة أو المساهمين)، كوكيل عليهم لمراجعة نتائج النشاط لمن ينفذون الأعمال.

المبحث الثالث: التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية

لكل نشاط إنساني قواعده ومنهجيته, ولنظام المراقبة الداخلية في المؤسسة شروط مثالية ينبغي توفرها, كما للنظام المحاسبي السليم شروط قصد إعداد القوائم المحاسبية. كما للمراجعة, سواء كانت داخلية أم خارجية, شروط يجب اتباعها في مراقبة مختلف الوظائف وتدقيق الحسابات. و عليه, فإن

[1] THE COMMITTEE ON BASIC AUDITING CONCEPT, AICPA : The accounting review, suppcement amercain accouting association, new york 1972,page 58-68.

مراعاة كل ذلك سينعكس إيجابيا على مدى صدق المعلومات المحاسبية سيزيد درجة الاعتماد عليها قوة[1].

المطلب الأول: المسار العملي للنوعين

تتوقف مصداقية المعلومات الواردة للإدارة و الأطراف الخارجة عن المؤسسة على درجة تبني هذه الاخيرة للمراجعة الداخلية و على صلابة و قوة المراجعة الخارجية، لهذا و بغية تحقيق هذه المصداقية ينبغي علينا أن نركز على أهم الأبعاد التطبيقية المرتبطة بالنوعيين.

أولا:المراجعة الداخلية:

حظيت المرجعة الداخلية باهتمام الهئيات الحكومية و المهنية و الاكاديمية، نظرا لطبيعة الأثر الذي تخلفه علي المشهد النهائي للمؤسسة، ففي ظل الذي سبق تعددة التعاريف التي تناولتها، من بين أهمها الآتي :

عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين المراجعة الداخلية على أنها « نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، و هي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس و تقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى [2]»

كما عرفها أيضا وليم توماس و أمرسونهنكي على أنها:"خطة تنظيمية وكافة الطرق و الأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها, والتأكد من دقة و امكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية, و تنمية الكفاءة التشغيلية و تشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية.[3]"

وعرف كذلك ETIENNE" المراجعة الداخلية على أنها تكون داخل المؤسسة, وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة .[4]"

---

[1] محمد بوتين,المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية,الساحة المركزية —بن عكنون–الجزائر, 2005,ص23.

[2] العمرات أحمد صالح, المراجعة الداخلية، الإطار النظري و المحتوى السلوكي , دار النشر للنشر و التوزيع, عمان 1990, ص 35.

[3] وليم توماس,أمرسونهنكي.ترجمة: أحمد حامد حجاج, كمال الدين سعيد,مرجع سابق, ص365

[4] **ETIENNE.B**: L'audit interne pourquoi et comment, les éditions d'organisation, france1989, page20.

1- تنظيم المراجعة الداخلية:

يخضع تحديد حجم و شكل المراجعة الداخلية في المؤسسة إلى المعيارين التاليين:

أ- حجم المؤسسة: يعتبر حجم المؤسسة محددا أساسا لطبيعة المراجعة الداخلية المعتمدة في المؤسسة، فلا يمكن في هذا الإطار أن نصمم هيكل للمراجعة الداخلية موحدا بين المؤسسة المحلية، الوطنية أو الدولية، فاختلاف حجم و شكل المؤسسة يحتم الشكل المحدد للمراجعة الداخلية.

بـــ- مركزية ولا مركزية المراجعة: إن كبر حجم المؤسسات و إتساعها جغرافيا يحتم وجود هياكل قارة نسبيا لتسير الأنشطة في مناطقها، لدى و بغية ممارسة الرقابة على هذه الهياكل، يجوز تبني إحدى النوعيين من المراجعة الداخلية .

-مراجعة داخلية مركزية: تكون باعتماد مديرة واحدة للمؤسسة الكبيرة وبرمجت الزيارات الميدانية لفروع هذه المؤسسة .

ثانيا: المراجعة الخارجية:

عرف عبد الوهاب نصر علي المراجعة الخارجية على أنها « عملية منظمة للتجميع و التقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل بشأن نتائج الأحداث والتحريات الاقتصادية لتحديد مدى تماشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية. و أصحاب المصلحة في المؤسسة[1]»

يمكن تعريف المراجعة الخارجية بأنها الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر و سجلات المنشأة و مستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، و ذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق و عدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة [2].

-المراجع الخارجي:

[1] عبد الوهاب نصر علي،خدمات مراقب الحسابات لسوق المال, الدار الجامعية,مصر 2002,ص13.

[2] بن يخلف أمال,المراجعة الخارجية في الجزائر, جامعة الجزائر, جانفي 2002, إشراف زعباط عبد الحميد, ص32.

يكون غير موظف بالمؤسسة الطالبة لخدماته، و التي تخضع وثائقها المحاسبية للمراجعة، فهو يقدم خدماته بصفة مستقلة لحسابه الشخصي على أسس تعاقدية، و يقوم بإبداء رأيه المهني المحايد عن مدى صدق و عدالة القوائم المالية و السجلات المحاسبية، و تماشيها مع المبادىء المحاسبية، مع تقديم في نهاية العملية تقرير يحوي رأيه[1].

إنّ تحقيق هدف المراجع الخارجي لن يكون إلا بتحديد دقيق لحقوقه و واجباته تجاه المؤسسة موضوع المراجعة. لهذا جاءت نصوص الدول منظمة و مؤطرة لمهنة المراجع الخارجي، في سياق ذلك اختلفت هذه المراجعة من دولة إلى أخرى تبعا للأغراض النهائية منها، إذ تختلف من الدول ذات التخطيط الممركز إلى الدول ذات الإقتصاديات الحرة التي تتصف بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة و وجود بورصة و حركية اقتصادية مبنية على الثورة المعلوماتية.

ثالثا: وسائل المراجعة:

– **الوسائل المادية** : تكمن في مختلف الإمكانات المادية المتاحة أمام مديرية المراجعة الداخلية أو المراجع الخارجي، و كذا في مختلف الأساليب و السياسات و المرجعيات النظرية و التطبيقية المؤطرة لهذين النوعين من المراجعة كالبرامج، التجهيزات و إلى غير ذلك؛

– **الوسائل البشرية:** تكمن في شخص المراجع و مساعديه وكذا الأشخاص الذين يتعاملون معهم. يطلق على هذه الوسائل في أدبيات المراجعة بمكتب المراجع[2].

رابعا: أدوات المراجعة:

يمكن سرد النوعين التاليين من الأدوات :

1– الأدوات الفحصية:

تشتمل هذه اللأدوات على :

أ– **السبر الإحصائي(المشاهدة الإحصائية)** : أشار "شركس. م. و" إلى أن استخدام أسلوب العينة يقوم على عدة فروض أساسية[3]:

[1] شعباني لطفي المراجعة الداخلية مهمتها في تحسين تسيير المؤسسة, جامعة الجزائر, 2003\2004, إشراف بوتين محمد, ص35.

[2] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص57.

[3] شركس.م.و, المراجعة المفاهيم و الإجراءات في النظم المحاسبية الإلكترونية , الطبعة الأولى, دار السلاسل؛1978,ص 241.

-يفترض في العينة أن تكون ممثلة لخصائص المجتمع؛

-أن تمثيل العينة خصائص المجتمع المأخوذة منه، لإمكانية تعميم نتائج دراسة هذه العينة على كل مفردات المجتمع؛

-إن استخدام أسلوب العينات يختصر الجهد والوقت؛

-إن استخدام أسلوب العينات يتفق مع انتشار تطبيق أساليب الرقابة الداخلية للمؤسسات.

بـــ- المحادثة : تستخدم هذه الأداة لفهم الجوانب التطبيقية للعمليات التي يقوم بها مختلف المستخدمين داخل المؤسسة في مختلف المستويات الإدارية و التشغيلية. في إطار البحث عن النجاعة في المحادثة الآتية:

-توجيه الأسئلة في إطار اختصاصات كل شخص بما يحافظ على السلم التسلسلي للمسؤوليات في المؤسسة؛

التحديد الدقيق لأهداف المحادثة واختيار أحسن الأساليب ثم معرفة لماذا وكيف تتم هذه المحادثة.

-إستحضار الصعوبات و نقاط الضعف في المواطن من أجل طرحها في شكل أسئلة؛

-إستعمال الأساليب المنهجية في طرح الأسئلة، بمعنى الإختصار في الطرح و تعظيم فوائد الإيجابية.

-كتابة و تدوين الأجوبة بما يخدم أهداف المحادثة.

جـــ- البحث الآلي : إن الثورة التكنولوجية في آخر القرن الماضي وبداية هذا القرن مست جميع نواحي النشاط للعون الاقتصادي، فتم إدخال الأعلام الآلي إلى جميع مستويات المعالجة في الوظائف المختلفة، فأصبحت المؤسسة تستخدم البرامج لمعالجة وتجهيز البيانات المختلفة في الأنظمة المتعددة، ومن بين هذه الأنظمة النظام المحاسبي الذي يسعى الى توليد معلومات تعكس الواقع الفعلي للمؤسسة من خلال مسار معين للمعالجة، فعند إدخال هذه البرامج أصبحت المعالجة آلية من خلال ممارسة عملية الإدخال إلى الآلة، ثم تبدأ المعالجة الآلية إلى غاية الوصول إلى النتائج النهائية للمعالجة، في ظل الذي سبق وجب على المراجع أن يمارس عمليات الرقابة على النمط الجديد من المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات من خلال:

-التأكد من المعالجة السليمة للبيانات المدخلة و من مسار المعالجة؛

-التأكد من إحترام الخطوات في المعالجة؛

-إدخال جميع البيانات و الأحداث المالية للمؤسسة؛

-ضرورة إستكمال و إستحداث المعلومات بعد كل حدث مالي؛

-التأكد من كفاءة الأشخاص المنفذون للعمليات الآلية.

من خلال هذا المسار يتم تأكد حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق المراجع لتقييم مسار المعالجة ثم الوقوف على مدى صدق المعلومات المعالجة آليا، في هذا الإطار يرى الباحث ضرورة إعادة النظر في تركيبة مستخدمين مديرية المراجعة الداخلية، من خلال سد كل الثغرات المرتبطة بالمراجعة الداخلية المالية، فبالإضافة إلى الماليين و المحاسبين دوي الخبرة ينبغي أن تحوي هذه المديرية على متخصصين في الإعلام الآلي لأجل القيام بالنقاط الآنف ذكرها .

د- الفحص والتحقق : إن الحصول على القرائن الدالة على الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، ينبغي إعتماد الممارسة الميدانية من خلال البحث على أدلة الإثبات الممكنة. يمكن للمراجع استخدام جميع الوسائل الممكنة من الحصول على الأدلة الكافية للحكم على العنصر موضوع الفحص، ينطوي هذا العنصر على :

- الفحص : في هذا البند يسعى المراجع إلى التأكد من أن المستندات المعتمد عليها في التسجيلات المحاسبة معدة وفق ما ينص عليه القانون و التنظيم الداخلي للمؤسسة، و أن تحتوي على الآتي[1]:

- كافة البيانات الضرورية؛

- عدم وجود الأخطاء الحسابية فيها؛

- إمضائها من طرف الأشخاص المؤهلين في المؤسسة؛

- التحقق : يعمل المراجع على التأكد من الوجود الفعلي للعناصر المادية للمؤسسة و على تسجيلها تسجيلا يوافق التشريع المحاسبي في دفاتر المؤسسة، فضلا عن التأكيد من تسجيل كل ما من شأنه أن يؤثر عن عناصر الدخل أو الذمة.

2 - الأدوات الوصفية[2]:

تشتمل هذه الأدوات على:

[1] شركس.م.و, مرجع سابق, ص242.

[2] صديقي مسعود, مرجع سابق, ص60.

أ- الملاحظة :

بعد الإطلاع على عناصر القوائم المالية للمؤسسة يمكن للمراجع أن يستنتج عددا من الملاحظات حول هذه العناصر التي يفترض أن تعكس الطبيعة الفعلية للعنصر، لهذا يستعمل المراجع الملاحظة كأداة أساسية يؤكد من خلالها مدى تمثيل العنصر الواقع، يمكن أن تأخذ الملاحظة الشكلين التاليين:

- الطريقة المباشرة : كملاحظة طريقة التخزين أو سلوك المستخدمين داخل المصالح.

- الطريقة غير المباشرة :كالملاحظة المأخوذة من تقرير محافظ الحسابات للسنة الماضية أو الرسائل الواردة من الزبائن لتأكيد الرصيد.

ينبغي في هذا الإطار الإشارة إلى أهم العناصر التي يمكن ملاحظتها و التي تؤسس لرأي المراجع حول مختلف جوانب النشاط، هذه العناصر هي :

-ملاحظة المسار؛

-ملاحظة الموجودات ؛

-ملاحظة الوثائق؛

-ملاحظة سلوك المستخدمين.

بـــ- الهيكل التنظيمي : يعتبر الهيكل التنظيمي المرآة العاكسة لتوزيع مختلف الوظائف و المهام الجزئية للمؤسسة على مختلف الأقسام، لذا ينبغي أن نراعي في إعداده الآتي:

-حجم و طبيعة نشاط المؤسسة؛

-تحديد المسؤوليات و المديريات المنفذة للعمل؛

-البساطة و المرونة ؛

-تسلسل الاختصاصات .

في ظل الذي سبق لا يمكن أن يأخذ شخص واحد على عاتقه تسيير عدة وظائف أو أن يكون بدون أي وظيفة، كما لا يجوز تجزئة أدوار وظيفة واحدة على قسمين مستقلين أو وجود قسم بدون أي وظيفة، لأن ذلك يتناقض مع إجراءات نظام الرقابة الداخلية الناصة على ضرورة تحديد المسؤوليات و تقسيم المهام بشكل يتماشى مع طبيعة كل قسم داخل المؤسسة.

المطلب الثاني:التمييز بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

يمكن أن نميز بين المراجعة الداخلية و الخارجية انطلاقا من المبتغيات النهائية و طبيعة القائم بها و ذات المراجعة. يكمن التمييز في الآتـــي :

أولا: من ناحية الهدف:

إنّ انفصال الملكية على التسيير في ظل المؤسسات و خاصة منها المسعرة في البورصة و ذات النشاطات المالية و الاقتصادية الكبيرة، حتم على هؤلاء الملاك إن يعينوا من ينوبهم للمحافظة على أموالهم من أشكال الإسراف و التلاعب عن طريق إيفادهم بالمعلومات الضرورية الدالة على مستوى الأداء الإداري لهؤلاء المسيرين، فالحاجة لطبيعة المعلومات ولدت الحاجة لما يعرف بالمراجع الخارجي باعتباره الشخص المدرب و المؤهل علميا لفحص القوائم المالية الختامية للمؤسسة و كذا تقييم مدى الاعتماد على السياسات و الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية في إعدادها . إذا فالهدف من المراجعة الخارجية هـــو:

-إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى تمثيل القوائم المالية الختامية للمؤسسة للمركز المالي الحقيقي لها، إن تحقيق هذا الهدف لن يكون إلا من خلال التقيد الصارم ببنود خطوات المراجعة بالمعايير التي تشكل المرجعية النظرية لمزاولة هذه المهمة.

بينما يسعى المراجع الداخلي الى التحقيق من أن النظام المحاسبي يولد معلومات ذات مصداقية و صالحة لاتخاذ القرارات في الوقت و المكان المناسبين، في خضم التأكد من صلابة وسلامة نظام الرقابة الداخلية باعتباره أحد العناصر الأساسية في البنية الرقابية في المؤسسة، لان الضخ المتقطع للمعلومات يؤثر على الإدارة في إتخاذ القرارات، كما تؤثر عليها سلبا المعلومات التي لا تعكس الواقع الفعلي للعنصر المعبر عنه في ظل هشاشة أحد النظامين السابقين.

ثانيا: من ناحية القائم بها:

يقوم بالمراجعة الخارجية شخص مهني مستقل عن إدارة المؤسسة، بمعنى أن المراجع الخارجي جاء لخدمة أطراف أخرى لها أغراض في المؤسسة، أما المراجعة الداخلية فيقوم بها موظف من داخل المؤسسة يعين من الإدارة لفحص الأقسام الأخرى و الوقوف على مدى الالتزام بالسياسات المرسومة من قبل الإدارة، أي جاء لخدمة إدارة المؤسسة.

ثالثا: من ناحية نطاق العمل:[1]

يتوقف تحديد نطاق عمل المراجع الخارجي على طبيعة الاتفاقية المبرمة بينه و بين الأطراف المعنية له، فإذا كانت مراجعة قانونية يجب الإلتزام بجميع الخطوات المؤدية إلى الرأي الفني المحايد له، من خلال التقيد بالمعايير و الإجراءات المتعارف عليها لكشف مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة، أما إذا كانت مراجعة تعاقدية فهنا المراجع مجبر بالتقييد بما هو وارد في الاتفاقية كمراجعة عنصر معين أو تقييم بند معين، بينما يتوقف تحديد نطاق فحص المراجع الداخلي على حاجات الإدارة، بمعنى أن هذه الأخيرة هي التي تحدد نطاق فحص المراجع بما يخدم الأغراض الآنية لها و بما يكفل ممارسة الرقابة على جميع الأقسام في المؤسسة.

رابعا: من ناحية المستفيد :

يستفيد من خدمات المراجع الخارجي ملاك المؤسسة باعتبارهم المعنيين بها، من أجل ضمان سلامة أموالهم و الحفاظ عليها من الغش و السرقة و التلاعب و الإجابة عن كل انشغالاتهم المتمثلة في التنازل عن أسهمهم في المؤسسة أو زيادة شراء أسهم الغير.

بينما تستفيد من خدمات المراجع الداخلي إدارة المؤسسة لاعتباره موظف لدى مصالحها، فهو بذلك موجها في عملياته للإجابة عن حاجات التسيير الداخلي للمؤسسة.

خامسا: من ناحية الاستقلال:

الاستقلال في المراجعة الداخلية هو نسبي بمعنى أن المراجع يكون مستقلا عن الأقسام التي يراقبها وغير مستقلا بالنسبة للإدارة كما هو موضح في الأشكال السابقة، الإ أن المراجع مطالب بأن يبدي الرأي الصادق عن الواقع الفعلي للأقسام دون الوقوع في قيود التبعية للإدارة من جهة أو العلاقات مع المستخدمين الآخرين باعتبارهم زملاء عمل من جهة أخرى، إن هذا الرأي يحتم على المراجع أن يكون مستقلا في تفكيره صارما في تنفيذ الإجراءات العملية و موضوعيا في تحكيمه.

[1] JEFFREY RIDLEY, A la recherché de la qualité, in revue française de l'audit interne n°142, institut française de l'audit et du contrôle interne, Paris decembre 1998, page 06.

سادسا: من ناحية التأهيل والتدريب:

يعتبر التأهيل العلمي والعملي للمراجع عنصرا أساسيا لنجاح عملية المراجعة باعتباره الشخص المسؤول على تنفيذها، لذا راعت جل الدول هذا البند بالاعتناء خاصة لشخص المراجع الخارجي، كأن اشترطت للحصول على رخصت ممارسة المراجعة الخارجية الدراسة الجامعية أو الدراسات ما بعد التدرج و إن يكون ملما بالنظام المحاسبي و الطرق و الإجراءات المرتبطة بالأنظمة الرقابية و كذا مطلعا بشكل جيد على المعايير و التطورات العملية للمراجعة، و كذا ضرورة مزاولة التدريب المهني الكافي لدى مكتب المراجعة الخارجية.

تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة من الوظائف الإدارة لممارسة الرقابة على الأقسام، لهذا فالمراجع الداخلي هو موظف لدى المؤسسة، ينبغي أن يراعى في توظيفه الآتي:

- حصوله على الشهادات العلمية الكافية لتأهيله لمزاولة هذه الوظيفة؛
- توفر الحدود الدنيا للتدريب المهني؛
- الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة المهام التي تؤكل إليه[1].

المطلب الثالث: أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية و الداخلية

يعتبر التكامل بين المراجع الداخلي و الخارجي الغاية الأساسية الممكنة من تحقيق الكفاءة الإدارية عن طريق الضخ المتواني للمعلومات ذات المصداقية للإدارة بغية اتخاذ القرارات في الوقت و المكان المناسبين و تحقيق مستويات أعلى من الرشادة في القرارات المتخذة من قبل مستعملي المعلومات المصادق عليها من قبل المراجع. يمكن أن ننظر إلى التكامل من خلال الآتـــــي:

- طبيعة التكامل؛
- أهمية التكامل؛

أولا:طبيعة التكامل:

[1] JEFFREY RIDLEY, op.cit,page07

تناول شوقي عطا الله التكامل بين نوعي المراجعة في الآتي«أن وجود نوعين من المراجعة و تعاون كامل بين المراجعين الخارجيين و الداخليين أمر ضروري لا بد من تحقيقه، إلا أنه يجب الاحتفاظ دائما باستقلال كل منه ما[1]».

كما تناول أحمد خليل التكامل على أنه «أن نطاق عمل كل من المراجع الداخلي والخارجي هو الفحص المحاسبي للسجلات المالية للتأكد من خلوها من الأخطاء و الغش و ما يرتبط بها من الفحص لأنظمة الرقابة الداخلية فـــأن مهمة كل منهما مكملة للآخر[2]».

من خلال ما تقدم ندرك الآتي :

– إنّ أعمال التنسيق والتعاون بين المراجع الخارجي والداخلي تمكن من منع الازدواج و تكرار العمل من قبل الاثنين؛

– إنّ تجنب تكرار العمل يوفر الوقت لتركيز عملية المراجعة الخارجية أو الداخلية في بنود أخرى، مما يسمح من الفحص المؤدي إلى الرأي الصادق والسليم؛

– إنّ تجنب تكرار العمل يؤدي إلى التقليل من النفقات؛

– إنّ التكامل الإيجابي يؤدي إلي تبادل المنافع و المصالح بين الاثنين (المرجع الداخلي و الخارجي)؛

– إنّ عملية التنسيق و التعاون بين الاثنين، لابد أن لا تفقد خاصية الاستقلال لكلى المراجعين؛

فباعتبار أن للمراجعة الداخلية الوقت الكافي لتقييم نظام الرقابة الداخلية و كذا تقييم مستويات النشاط في جميع الأقسام و المرتبطة منها على الخصوص بالمعلومات المالية المراد فحصها و التعليق عليها، وجب على المراجع الخارجي التركيز عليها من خلال تقييمها ثم التقرير على ضوء هذا التقييم فيما يرتبط بمنهجية أسلوب العمل و كذا حجم الاختبارات و مواطنها و طبيعتها، بشكل عام تختبر المراجعة الداخلية من خلال المستويين التاليين:

– التأكد من طبيعة المراجعة الداخلية في المؤسسة كوظيفة، انطلاقا من الإمكانيات المادية و البشرية و الطرق و الأساليب و المناهج المستعملة في عملية الفحص و التحقيق ثم التقرير.

ثانيا:أهمية التكامل:

[1] شوقي عطا الله, المراجعة كأداة لمتابعة الخطة في المشروعات, مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين, العدد الثامن؛ مصر 1967, ص118.

[2] أحمدخليل, المراجعة والرقابة المحاسبية, الدارالجامعية, لاسكندرية 1968, ص03.

يعتبر التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية أحد الآلية الممكنة من تحسين مستويات أداء المراجع الداخلي و الخارجي على السواء و من ثمة تحسين الخدمة المقدمة من هؤلاء المراجعين سواء للإدارة أو الأطراف الخارجية عنها، على افتراض أن هذين المراجعين يتقيدان بالنصوص و المعايير و الإجراءات المؤطرة للنوعيين. يمكن في هذا الإطار أن نحدد أهمية التكامل انطلاقا من الزوايا الآتية:

1- من زاوية المراجع الخارجي:

تبرز أهمية التكامل للمراجع الخارجي في الآتي :

- ثقة واطمئنان المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة؛
- إطمئنان المراجع الخارجي على دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر؛
- إنّ المراجعة الداخلية التي عادة ما تكون شاملة لجميع البنود تسهم بشكل كبير في إنقاص كلفة المراجعة الخارجية؛
- أخذ في حسبان المراجع الخارجي كفاءة أداء المراجع الداخلي؛
- إن كبر حجم المؤسسات وتوزيعها جغرافيا يحتم على المراجع الخارجي من زيادة ساعات العمل بما يتناسب و طبيعة المؤسسة؛

2- من زاوية المراجع الداخلي:

تعتبر المراجعة الداخلية أحد الآلية الموجهة لعملية المراجعة الخارجية فضلا على أنها مصدر ثقة و اطمئنان لدى المراجع الخارجي، فهي بذلك محل اهتمام الإدارة و المراجع الخارجي على السواء.

3- من زاوية المؤسسة:

مما لاشك فيه أن المراجعة الداخلية أتت لسد حاجات الإدارة الرقابية على الأجزاء المختلفة للمؤسسة، كما جاءت المراجعة الخارجية لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة عناصر القوائم المالية الختامية عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، بمعنى هل القوائم المالية الختامية تعبر فعلا على مستوى الأداء الإداري في المؤسسة[1].

[1] أحمدخليل, مرجع سابق, ص04.

4- من زاوية الأطراف الخارجة عن المؤسسة:

تعتبر الأطراف الخارجة عن المؤسسة (المستثمرين الحاليون أو المحتملون، البنوك، إدارة الضرائب، صناديق الاستثمار ، البورصة، المحللون الماليون وأخرى)، أهم مستعملوا رأي المراجع الخارجي، فإدراك هؤلاء الأطراف بأهمية التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية يجعل مصداقية هذا الرأي يتوقف على درجة التكامل بين النوعي .

خلاصة:

تشكل المراجعة المرآة العاكسة لحقيقة البيانات المحاسبية المختلفة و تعطي حكما بشأنها ، و لقد شهد هذا المفهوم تطورا مستمرا لتطور مفهوم الدولة و لأشكال الملكية السائدة على مر العصور .

و نتيجة لهذا التطور تعددت وظائف المؤسسة ، و تنوعت أهدافها من خلال إيجاد الحلول الملائمة للتشوهات الموجودة و رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة .

و من أجل الحكم على مصداقية البيانات المحاسبية كان لابد من توفر إرشادات تفيد المراجع عند قيامه بعمله من خلال الاهتمام بعنصر التأهيل العلمي و العملي و التأكيد على ضرورة الاستقلال المادي و

المعنوي أثناء ممارسة المهنة و العناية التي يجب أن يوليها أثناء أدائه لمهمته ، و ما يترتب عنها من مسؤولية . ليصل إلى إعداد التقرير الذي يشكل الدليل المادي لرأي المراجع في مختلف الوثائق المحاسبية ، و بيان لمسؤوليته اتجاه هذا الرأي .

و سيتبع هذا المسار تسليط الضوء على المراجعة المالية في المؤسسة الاقتصادية و هو ما سنتناوله في الفصل الثاني .

الفصل الثاني:

المراجعة المالية لأهم عمليات المؤسسة

تـــــمـــهـــيـــــد:

سننفرد في هذا الفصل بالمراجعة المالية, لأهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة, مهما كان نشاطها " تجاري و خدماتي " و ذلك في سبيل التأكد من عملياتها الترية و النقدية و إجراء أعمال الجرد و التسوية

في نهاية الفترة.

و سبيلنا في هذا الفصل هو كيفية قيام المراجع بمراجعة كاملة لعمليات المؤسسة لذا وجب أن نتناول الآتي:

- مـــــــــــــراجـــــعـــــــة الأصـــــــــــــــــــــــــــول؛
- مـــــــــــــــراجـــــعـــــــة الـــــــخـــــصـــــــوم؛
- مراجعة الأجور و الرواتب ,المبيعات و المشتريات؛
- مراجعة العمليات النقدية.

المبحث الأول: مراجعة الأصول

إنّ إبداء رأي فني محايد في الميزانية يعبر بصورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعدادها يعتبر من الأهداف الرئيسية للمراجعة, و حتى يتمكن المراجع من ذلك عليه أن يقوم بالعديد من الإجراءات تتمثل في المراجعة الجيدة للأصول و سنتطرق إلى مراجعة الأصول على النحو التالي[1]:

المطلب الأول: الإطار العام لمراجعة الأصول

يشمل الإطار العام لمراجعة الأصول الخطوات التالية[2]:

أولا: التحقق من الوجود:

يتضمن التحقق من الوجود الفعلي للأصل البحث عن أدلة و قرائن الإثبات فضلا عن الوجود الفعلي في تاريخ إعداد المركز المالي للمؤسسة, و حتى يتمكن المراجع من التأكد من وجود الأصل يجب أن يتبع الإجراءات التالية:

1-يقوم المراجع بطلب الكشوف التفصيلية المعتمدة في الإدارة بما تحوزه المؤسسة من أصول من واقع الجرد الفعلي أو من سجلات الأصول بحيث توضح هذه الكشوف البيانات التالية:

-تاريخ شراء الأصل؛

-رصيد الأصل في نهاية الفترة.

2-يقوم المراجع بمطابقة ماهو مثبت في سجلات الأصول مع البيانات الواردة في الكشفات التفصيلية.

3-القيام بالمعاينة الفعلية للأصول؛

[1] أحمد حلمي جمعة, المدخل الحديث لتدقيق الحسابات, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, طبعة الأولى, ص 236.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن, وآخرون, أصول المراجعة, دار الجامعية للنشروالطبع والتوزيع, جامعة الإسكندرية, مصر, 1999-2000, ص07.

4-يجب على المراجع أن يقوم بالحصول على شهادة من الغير في حالة ما إذا كانت هذه الأصول موجودة في حيازة الآخرين؛

5-يجب على المراجع أن يتأكد من أن الأصل لازالت مؤمن عليها ضد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

ثانيا: التحقق من الملكية:[1]

يقوم المراجع بالإطمئنان إلى أنّ الأصل تملكه المؤسسة في نهاية السنة المالية و لم يتم التصرف فيه, حيث أنّ وجود الأصل لايعني ملكية المؤسسة له فقد يكون مؤجرا, و لكي يتمكن المراجع من التحقق من ملكية الأصل يجب إتباع الإجراءات التالية:

1-يجب على المراجع أن يطلع على جميع المستندات مثل فواتير الشراء, العقود و التأكد من أنها صادرة بإسم المؤسسة؛

2-يجب على المراجع الحصول على شهادة من الشهر العقاري تفيد إثبات العقود النهائية وتسجيلها لديه أو عدم حدوث تجاوزات كالبيع للعقارات المملوكة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية محل المراجعة؛

3-يجب على المراجع أن يقوم بتتبع ماقد يحصل للأصول في الفترات التالية و ذلك من خلال مراجعة العمليات التي تمت منذ نهاية السنة التالية من تاريخ إنتهاء عملية المراجعة.

ثالثا: التحقق من القيمة:

المقصود بالتحقق من قيمة التقويم إطمئنان المراجع إلى أن المؤسسة تلتزم بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها, و تقويم الأصول بالتكلفة التاريخية منقوصا الإهتلاك, و يقصد بالتكلفة كل النفقات حتى يصبح الأصل قابلا للإستعمال, و الإهتلاك يقصد به النقص التدريجي الذي يحدث في قيمة الأصل نتيجة إستخدامه و لكي يتمكن المراجع من التحقق من صحة تقويم الأصل له يتبع الإجراءات التالية:

[1] عبد الفتاح محمد الصحن, وآخرون, مرجع سابق, ص08.

1-يقوم المراجع بالإطلاع على المستندات الخاصة بالشراء حتى يتأكد من قيمة الأصل؛

2-يقوم المراجع بطلب شهادات من إدارة المؤسسة تشمل كافة الإضافات و المصروفات الرأسمالية التي تم إدخالها على الأصول خلال السنة ؛

3-يجب على المراجع أن يقوم بفحص ما قد تم من إستبدالات و مبيعات لبعض الأصول والتأكد من أنه قد تم إعتمادها من طرف المختصين؛

4-القيام بمراجعة حساب المصروفات الصيانة و التصليحات و التأكد من أنها لاتحتوي على أية إضافات رأسمالية؛

5-يجب على المراجع أن يتأكد من سداد الأقساط في مواعيدها بالنسبة للأصول, و هذا إذا تم الشراء عن طريق الأقساط.

رابعا: التحقق الحسابي من صحة أرقام الأصول الواردة في قائمة المركز المالي:

لكي يتمكن للمراجع أن يتحقق من ذلك عليه أن يتأكد من صحة نقل البيانات الواردة من سجلات الأصول ومن دفتر الأستاذ العام أو كشوف الجرد أو ميزان المراجعة إلى قائمة المركز المالي.

خامسا: فحص نظام الرقابة الداخلية للأصول :

و ذلك يقصد به التأكد من صحة تطبيق الإجراءات الموضوعة من حيث:

-سلطة الإعتماد للشراء والصنع؛

-وسائل الإستبعاد أو الإزالة أو البيع؛

-طريقة القيد بالدفاتر و السجلات[1].

المطلب الثاني: أهداف مراجعة الأصول الثابتة و إجراءاتها.

أولا: أهداف مراجعة الأصول الثابتة:

[1] عبد الفتاح محمد الصحن, و آخرون, مرجع سابق, ص09.

إنّ الأهداف التقليدية لمراجعة الحسابات عند تحققه من الأصول الثابتة كانت تدور حول التأكد من الملكية و الوجود والقيمة للأصول كما تعكسها حسابات المشروع,ولكن في السنوات الأخيرة أصبح تقييمه للرقابة الداخلية على الأصول الثابتة يمثل هدفا أساسيا من أهداف التحقيق و فيما يلي يمكننا

إجمال أهداف مراجعة الأصول الثابتة[1]:

1-التعرف عما إذا كانت التفرقة بين النفقات الإرادية و الرأسمالية قد تمت مراعاتها بصورة مستمرة و ثابتة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

2-وجود رقابة داخلية على حيازة الأصول الثابتة و على الإستغناء عنها على أن يتضح المصروف جليا في الدفاتر و السجلات؛

3-كفاية مخصصات الإهتلاك على أن يكون يتماشى مع حالة الأصول؛

4-أن الدخل السنوي قد حمل بعبئ الإهتلاك عن كل فترة؛

5-القبول العام لأسس تقييم الأصول و إظهارها بصورة متكاملة في القوائم والتقارير المالية؛

6-سلامة التبويب لبنود الأصول الثابتة في قائمة المركز المالي.

ثانيا: إجراءات مراجعة الأصول الثابتة:

سنقوم بتلخيص الإجراءات اللازمة لتأكد المراجع من الأصول الثابتة كنمط للعمل اللازم في حالات عديدة للتأكد من هذه الأصول فيما يلي[2]:

1-إعداد قائمة تظهر التغيرات التي حدثت أثناء السنة المالية في الأصول الثابتة:

[1] محمد سميرالصبان, الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة, دار النهضة العربية للنشر, بيروت, 1988, ص47.

[2] عبد الفتاح الصحن, محمد السيد مرايا, الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي و الكلي,الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطبع,جامعة الإسكندرية,1998,ص213.

تعطي أهمية الإضافات و التنازلات عن الأصول الثابتة عند التحقق السنوي من الأصول الثابتة, فإن تم قبول أرصدة بداية السنة لهذه الأصول على أساس أنه قد تم مراجعتها خلال السنة الماضية, فإنّ التحقق من التغيرات التي تمت خلال السنة يؤدي إلى صحة الرصيد في نهاية السنة.

أي وجود فعلي ومادي للأصول الثابتة يظهر أن هناك وحدات لهذه الأصول قد تم التنازل عنها بدون أن يقابلها تخفيض لقيمتها في الحسابات, فقد يحدث أن المشرف في المصنع يعطي أوامره بجعل آلة ما ضمن الآلات غير صالحة للإستعمال بدون أن يعلم أنه لابد أن يبلغ إدارة الحسابات و بدون هذا التبليغ لن تعرف هذه الإدارة بذلك القرار.

6-تحليل الصيانة والتصليحات : إنّ الهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو إكتشاف المصروفات التي يجب إدراجها و قد تضع المؤسسة سياسية بعدم إدراج أي مصروف أقل من حد معين مثلا 50دج و في هذه الحالة يجب على المراجع أن يتمعن في تحليل حساب المصروفات و التصليحات لغرض التأكد من الإستمرار في إتباع السياسة الموضوعة و كذلك التماشي مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها كما أن هذا التحليل يمكنه من التحقق من أن التصليحات الكبيرة قد صودق عليها قبل إجراءها و أن المقارنة بين عناصر مصاريف التصليحات و الصيانة على السنة الماضية يتيح إكتشاف المبالغ التي تمثل إختلافا عما كان متبعا في السنة الماضية بإعتبار المبلغ مصروفًا رأسماليًا أو إراديًا[1].

المطلب الثالث: مراجعة الأصول المتداولة

تمثل الأصول المتداولة الموجودات التي تملكها المؤسسة في شكل نقدي أو قابل للتحويل إلى نقد خلال الفترة التي تغطيها قائمة المركز المالي وسنعرض في هذا الباب إلى بيان كيفية تحقيق بعض من هذه الأصول المتداولة كالإستثمارات, أوراق القبض المدينين, المخزونات النقدية. و فيما يلي الإجراءات التحليلية الأولية لمراجعة بنود الأصول المتداولة السابقة الذكر على النحو التالي:

أولا: الإستثمارات قصيرة الأجل:

[1] عبد الفتاح الصحن, محمد السيد مرايا, مرجع سابق, ص214.

يقصد هنا بالإستثمارات في الأسهم و السندات بهدف الحصول على الإيراد دوري أو أرباح نتيجة البيع في بورصة الأوراق المالية, ويمكن مراجعة الإستثمارات قصيرة الأجل كما يلي[1]:

1-يقوم المراجع بطلب كشف تفصيلي معتمد من الإدارة بما تملكه المؤسسة من الإستثمارات في الأسهم و السندات, مبينا فيه نوع الأوراق و أرقامها و قيمتها السوقية و الرسمية و أسلوب الحفظ المتبع "البنك, المؤسسة" فإذا كانت لدى المؤسسة فيجوز للمراجع المعاينة والجرد الفعلي, أما إذا كانت لدى البنك فيطلب المراجع من البنك شهادة تفيد ملكية المؤسسة لها و سبب الإيداع لدى البنك؛

2-القيام بمطابقة كشف الجرد التفصيلي مع سجلات الإستثمارات مع مراعاة أن التحقق يتم مرة واحدة حتى لا تقدم الأوراق أكثر من مرة أو إحلال بعضها محل البعض الآخر و التأكد من أنها بإسم المؤسسة؛

3-يجب على المراجع أن يقوم بالإطلاع على فواتير الشراء و ذلك لكي يتأكد من أن الأوراق المشتراة أثناء السنة الحالية قد تم إثباتها في الدفاتر, و الأوراق المتبعة قد تم ترحيلها ومراجعتها محاسبيا.

ثانيا: أوراق القبض:

إنّ أوراق القبض تشمل الكمبيالات و السندات اللاذنية و التي تعتبر ديونا على العملاء و حتى يتمكن المراجع من مراجعتها و التحقق منها يجب عليه الإجراءات التالية:

1-يقوم المراجع بالتأكد من الوجود حيث بطلب كشف جرد تفصيلي معتمد من قبل الإدارة بأوراق القبض التي تملكها المؤسسة, أما إذا كانت أوراق القبض التي تملكها المؤسسة, أما إذا كانت أوراق القبض لدى البنك فعلى المراجع أن يطلب شهادة من البنك"التحصيل, الضمان"؛

2-القيام بمطابقة كشف الجرد التفصيلي مع شهادة البنك مع حساب أوراق القبض في دفتر الأستاذ وذلك بعد التأكد من خضوع أوراق القبض لجميع الإجراءات القانونية و كذلك من أنه تم إعادة الأوراق المفروضة إلى العملاء و سداد الدين نقدا أو تقديم أوراق قبض جديدة وكذا تتبع تحصيل قيمة

[1] خالد أمين عبدالله, مرجع سابق, ص ص31-41.

أوراق القبض في بداية السنة القادمة و الإطلاع على إشعارات كشوف البنك و دفتر النقدية أو إرسال مصادقات للعملاء؛

3-يجب على المراجع أن يتأكد من عدم إعادة لأي أوراق قبض سبق قطعها لديه بسبب رفض سدادها, و القيام بفحص الأوراق المشكوك ف يتحصيلها بسبب تجديدها أو إستبدالها بغيرها من حيث متانة المركز المالي للمحسوب عليهم و كذا على المراجع أن يتأكد من كفاية المؤونة المكونة لمقابلة الخسارة التي قد تحدث من عدم تحصيل قيمة هذه الأوراق.

ثالثا: المدينين[1]:

نقصد بالمدينين أرصدة الحسابات الشخصية للعملاء نتيجة البيع الآجل و يمكن للمراجع عند القيام بمراجعة هذا البند أن يتبع الإجراءات التالية:

1-يقوم المراجع بمطابقة أرصدة العملاء مع إجالي الذمم في دفتر الأستاد العام, إذ من المعلوم أن يمسك الذمم المدينة دفتر الأستاذ المساعد يفتح فيه حساب لكل عميل, يتضمن المعاملات الخاصة به مع المؤسسة حيث يبين الجانب المدين المبيعات الآجلة و الجانب الدائم بين المتحصلات و الخصم المسموح به و الديون المعدومة و مردودات المبيعات و محسوماتها و ما شابه ذلك كذلك يسمح دفتر أستاذ عام يتم التقييد فيه بصورة إجمالية؛

2-يقوم المراجع بالتأكد من صحة أرصدة الحسابات الفردية بواسطة مراجعة مستندية للمستندات؛

3-المصادقات و يعني الحصول على دليل من الخارج حيث أن المصادقات أقوى كما نعلم من الدليل الذي نحصل عليه من الداخل؛

4-على المراجع أن يتحقق من الأمور التالية:

-شروط الدفع و التسليم؛

[1] خالد أمين عبد الله, مرجع سابق, ص48.

-الإحتياط للديون المشكوك فيها؛

-صحة التسجيل في الدفاتر؛

-إمكانية و جدية تحصيل الذمم و تكتسب هذه بثقة المؤسسة بعملاءها.

رابعا: المخزون:

تعتبر المخزونات من أهم البنود و أخطرها في الأصول المتداولة و ذلك نظرا لما لها من تأثير قوي على ذلالة القوائم و التقارير المالية فضلا من كونه عرضة الإختلاس و الحرائق والتلاعبات الأمر الذي دفع إلى وجود نظام مراقبة داخلية و بناءا على ماتقدم فإن الإجراءات الضرورية لمراجعة المخزونات يمكن أن نجملها في ما يلي[1]:

1-المراجع أن يطلع على الكشوفات التفصيلية للجرد الفعلي و المعتمد من الإدارة و عليه أن يتأكد أيضا من أن الإجراءات الموضوعة للجرد كافية ومطابقة لما ورد في الكشوف تدخل ضمن نشاط المؤسسة؛

2-على المراجع أن يقوم بفحص دفاتر المخازن مستنديا و محاسبيا و مقارنة النتائج مع أذون التسليم ودفاتر بضاعة الصادر و الوارد, و كذلك مراجعة حركة الترابط بين حركة المشتريات و التخزين و المبيعات؛

3-يجب على المراجع أن يتأكد من ملكية المؤسسة للمخزون من خلال الإطلاع على فواتير الشراء و التأكد من أنها بإسم المؤسسة و كذا التأكد من أن كشوف الجرد تشمل جميع ما تملكه المؤسسة فعلا من بضائع؛

4-على المراجع أن يتأكد من تقويم المخزون وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و أنّ المؤسسة تطبق سياسة ثابتة للتقويم من سنة لأخرى.

[1] أحمد حلمي جمعة, مرجع سابق, ص256.

المبحث الثاني: مراجعة الخصوم

تمثل الخصوم الطرف الثاني "الجانب الأيسر" من الميزانية و تسمى الالتزامات و لعلها هي الأخرى على قدر كبير من الأهمية في المراجعة, و هذا لعلاقتها بممتلكات الغير و سنحاول في هذا الباب تناول أهداف و إجراءات مراجعة عناصر الخصوم و ستركز الدراسة على كيفية مراجعة رأس المال في المؤسسات بإختلاف أشكالها القانونية "مساهمة خاصة" و مراجعة الديون طويلة الأجل و قصيرة الأجل و الإحتياطات على إختلاف أنواعها والمخصصات و الغرض الأساسي من مراجعة الخصوم هو التأكد من عدم تقديرها بأقل من قيمتها وعلى الأخص أنه لم يتم حدف البعض من هذه الإلتزامات للتأثير على المركز المالي للمؤسسة[1].

المطلب الأول: مراجعة رأس المال

رأس المال يختلف وضعه في المؤسسة طبقا لشكلها القانوني وحيث أنه يختلف من المؤسسة الفردية إلى مؤسسة الأسخاص "شركة التضامن" إلى شركة المساهمة و عليه فإن مراجعة رأس المال للشركة حسب إختلاف شكلها القانوني يكون كالتالي[2]:

أولا:المؤسسات الفردية :

في المؤسسات الفردية رأس المال لا يكون ثابتا في العادة بل يتغير بالربح و الخسارة وعمل المراجع هنا يقتصر على القيام بالإجراءات التالية:

1-التحقق من قائمة المركز المالي في الفترة السابقة و تحديد رأس المال في بداية الدورة و متابعة ما قد تم تحقيقه من أرباح و ما تم تحمله من خسائر؛

2-فحص قائمة الدخل و ذلك للتحقق من صحة الأرباح التي ترفع من رأس المال و التحقق من حقيقة الخسائر التي تم تحملها و المؤدية إلى خفض رأس المال؛

[1] عبد الفتاح الصحن, مبادئ و أسس المراجعة علما وعملا, مؤسسة شباب الجامعة, 1993,ص407.

[2] عبد الفتاح الصحن, و آخرون, ناجي درويش, مرجع سابق, ص ص359-360.

3-متابعة ما تم سحبه من أملاك المؤسسة للمصلحة الشخصية.

ثانيا:شركات الأشخاص:

شركات الأشخاص لها شكل قانوني يختلف عن الأولى فهي تضم شركاء ويتم تحديد حصة كل شريك في العقد و يتم التحقق من رأس المال في شركات الأشخاص كما يلي:

1-مراجعة عقد الشركة والتأكد من صحة كل شريك من رأس المال سواء كانت نقدية أو عينية ,فإذا كانت المساهمة نقدية فعلى المراجع الإطلاع على قسيمة التسديد أو قسيمة الإيداع في البنك و في حالة التسديد العيني فيجب التأكد من التقييم لهذه الحصة المساهم بها و التحقق من صحة شهادات ملكية هذه الأصول؛

2-على المراجع التحقق من صحة سداد الحصص المؤجلة و في تاريخ استحقاقها وطبقا للعقد الموقع بين الشركاء؛

3-التحقق عند زيادة رأس المال من أن الشركة إتبعت الإجراءات القانونية كإحترام الشروط اللازمة لذلك.

ثالثا: شركات المساهمة:

شركات المساهمة هي أكثر تعقيدا من الشركات الأخرى بالنسبة للمراجع إلى حد رأس مالها, وتعدد المالكين والمساهمين في رأس مالها, و عادة رأس مال هذا من الشركات يتكون من أنواع رئيسية هي:

- ❖ رأس المال المصرح به طبقا للعقد الخاص بإنشاء الشركة؛
- ❖ رأس المال المدفوع وهو يمثل المقدار المدفوع من رأس المال المصدر أو المطروح للإكساب العام, ويجب أن لا يقل على نسبة معينة من رأس المال المصرح به[1].

المطلب الثاني: مراجعة الديون ,الخصوم طويلة الأجل(السندات, القروض)

[1] عبد الفتاح الصحن, و آخرون, مرجع سابق, ص360,

هي الديون طويلة الأجل على المؤسسة للغير و تستحق في آجال طويلة نوعا ما, وتنشأ هذه الخصوم من إصدار السندات أو الحصول على قروض طويلة الأجل مثل هذه القروض عادة ماتكون مضمونة و ذلك برهن أصل المؤسسة و يمكن تلخيص إجراءات مراجعتها على النحو التالي[1]:

أولا:السندات:

السند ورقة مالية تثبت مديونية المؤسسة من قرض أو جزء منه و يعطى السند لمالكه حتى الحصول على مالكه حتى الحصول على فائدة في تواريخ معينة والقيمة الأصلية للدين, و يمكن أن تقدم أصلا من أصولها كضمان لسداد قيمة السند والفوائد وعادة ما تقدم إمتيازات لجملة هذه السندات بقيمة إسمية و علاوة إصدار, و على المراجع أن يتخذ بعض الإجراءات لمراجعة وضعية السندات و هي كما يلي:

- ❖ التحقق من إيداع أموال الإكتتاب تم كاملا في حساب الشركة؛
- ❖ قيمة الفوائد المستحقة حسابيا ومستنديا؛
- ❖ التأكد من إنتظام سداد المنشأة للفوائد المتعلقة بهذه السندات وذلك بعد حجز الضرائب المستحقة عليها؛
- ❖ الإطلاع على محاضر الجلسات الجمعية العامة للتأكد من صحة إصدار قرار إصدار سندات من الناحية القانونية؛
- ❖ مراجعة المبالغ المحصلة من الإكتتاب في السندات مع قوائم الإكتتاب وشهادات التخصيص والشعارات التي يبعتها البنك, و التأكد من معالجة علاوات الإصدار أو خصم الإصدار التي تصدر به السندات بما يتفق من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ثانيا: القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسة في حالات كثيرة إلى الإقتراض من البنوك أو من مؤسسات أخرى و خاصة عندما تواجه عسرا ماليا و ذلك برهن الأصل من أصولها و يعقد القرض بين المؤسسة والجهة المقرضة, و يبين العقد مقدار القرض و الفائدة و طريقة سداد القرض و الفائدة المتفق عليها و كل التفاصيل الخاصة بهذه العملية, و يمكن تلخيص إجراءات القروض كما يلي[2]:

[1] خالد أمين عبدالله,مرجع سابق, ص ص137-138.

[2] Mokhtar belalouti, le guide pratique d'audit financier et comptable maison les livres, page67.

- ❖ الإطلاع على قرار مجلس الإدارة بالموافقة على عقد القرض وفقا للشروط و المعايير المذكورة في النظام الأساسي للشركة و كذلك محاضر الجلسات التي نقرر فيها الموافقة على الإقتراض؛
- ❖ طلب الحصول على شهادة من الجهة المقرضة توضح رصيد القرض في تاريخ إعداد الميزانية؛
- ❖ التأكد من إظهار القرض و سعر فائدته و تاريخ سداده في الميزانية العامة مع مراعاة المبادئ و المعايير المحاسبية المتعارف عليها و المستخدمة بشأن أسعار العملات و تحويلها إذا كان هناك قرض تم الحصول عليه بالعملة الأجنبية لذا يجب على المراجع إلى سعر التحويل المستخدم في تحديد القيمة التي تظهر في الميزانية؛
- ❖ على المراجع الإطلاع والتأكد من النظام الأساسي للشركة لا يمنع الإقتراض و يقوم أيضا بمراجعة عملية إستلام المبالغ للمراجعة المستندية و مراحل و خطوات السداد لكل من الأصل و الفوائد.

ثالثا: الإحتياطات:

الإحتياطات هي مبالغ محتجزة من الأرباح غير الموزعة لإستثمارها سواء في المؤسسة أو خارجها وهي في الواقع تمثل إيرادا مكتسبا في الماضي و إحتفظا به للإستعمال المستقبلي كتقوية المركز المالي للمؤسسة أو لتسديد القروض.

توجد أنواع عديدة من الإحتياطات,منها إحتياطات إلزامية كالإحتياطي القانوني, و إحتياطات غير إلزامية و الإحتياطي الرأسمالي, و يتضمن أرباح بيع الأصول الثابتة والأرباح الناتجة عن إعادة التقدير و علاواة إصدار الأسهم والسندات, و هناك إحتياطات خاصة و عامة و عليه يمكن تلخيص إجراءات مراجعة الإحتياطات كالآتي:

- ❖ بالنسبة للإحتياطي(العام) الرأسمالي يجب على المراجع التأكد من فضله عن باقي الإحتياطات الأخرى و التأكد على أنه غير قابل للتوزيع و إذا حدث و إن تم توزيعه يجب أن يشير إلى ذلك؛
- ❖ على المراجع التأكد من أن الإحتياطي القانوني هو يعادل السنة المنصوص عليها قانونا و مراقبة إستخدامه؛

- بالنسبة للإحتياطي العام هو إحتياطي تقوم المؤسسة بتكوينه و ذلك بقرار من الجمعية العامة و حسب النسبة المتفق عليها؛ و عادة يكون هذا الإحتياطي لمواجهة أي طارئ لم يكن في الحسبان[1].

رابعا: المخصصات:

"يعرف المخصص بأنه كل مبلغ يسترجع من الأرباح من أجل الإستهلاك و التجديدات أو مقابلة النقص في قيمة الأصول من أجل مقابلة أي إلتزامات أو خسائر معلومة و لايمكن تحديد مبالغها بالدقة التامة"[2].

المطلب الثالث: مراجعة الإلتزامات قصير الأجل و الأرصدة الدائنة الأخرى

يقصد بها الإلتزامات الجارية و تتضمن الديون المترتبة على العمليات التجارية الآجلة والمصاريف

أثناء عملية الإنتاج و التشغيل بالمؤسسة و لعلى أهمها الدائنين (الموردين) و أوراق الدفع و البنك في حالة السحب على المكشوف و المصاريف الأخرى. و يمكن تلخيص الإجراءات التي يتبعها المراجع للقيام بعمله في هذا المجال كالآتي:

أولا: الموردين(الدائنين)[3]:

- يقوم المراجع بطلب قائمة تفصيلية أو كشوف بأسماء الحسابات الشخصية للدائنين و معتمدة من الإدارة, و يقوم المراجع بعد ذلك بمطابقة القيم التي يظهرها الكشوف مع دفتر الأستاذ المشتريات؛
- مراجعة الكشوف الدورية التي ترسل من الموردين مع أرصدة حساباتهم لدى المؤسسة؛

[1]. Mokhtar belalouti, op cite, page67

[2] أحمد حلمي جمعة, مرجع سابق, ص266.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن, مرجع سابق, ص453.

- ❖ يجب على المراجع التأكد من جميع الفواتير الخاصة التي قد أدخلت بضاعتها إلى المخازن في أواخر السنة المالية كما أدرجت في قوائم الجرد, وسجلت في دفتر يومية المشتريات و تم ترحيلها لحساب الدائنين؛
- ❖ على المراجع أن يتبع حسابات الدائنين في السنة المالية التالية للتأكد من عدم وجود أخطاء أو غش في بعض العمليات.

ثانيا: أوراق الدفع:

هي أوراق تجارية و هي إحدى وسائل تسديد الدين و الإعتراف به و هي ورقة دفع بالنسبة للمسحوب عليه "الزبون" بمجرد إمضائه بالقبول خلال عملية تجارية قام بها مع المورد[1].

و من مراجعة إجراءات أوراق الدفع و التي على المراجع يتبع مايلي:

- ❖ يطلب المراجع الكشوف التفصيلية لأوراق الدفع و مطابقة الكشوف مع رصيد حساب الدفع, و مطابقة مجموع الكشوف مع رصيد أوراق الدفع في دفتر الأستاذ؛
- ❖ و ليتأكد المراجع من صحة أوراق قيمة أوراق الدفع يتبع ماتم بشأنها و كيفية التعامل معها خلال السنة المالية التالية من حيث دفعها "سداد قيمتها" أو إلغائها أو إستبدالها وفي حالة الإلغاء " ؛
- ❖ نتيجة الدفع أو الإستبدال" يجب على المراجع أن يطلع على الأوراق و يتأكد من إلغائها عن طريق ختمها بما يفيد ذلك.

ثالثا: الحساب الدائن لدى البنك"السحب على المكشوف":

يجب على المراجع أن يتبع الخطوات التالية:

1-فحص مذكرة التسوية بين الرصيد في دفاتر المؤسسة و الرصيد حسب الكشف المرسل من طرف البنك؛

2-تتبع كل العمليات الواردة للسحب ضمن كشف التسوية الذي تم إعداده في نهاية الدورة المالية؛

[1] هوام جمعة, تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني, الجزء الأول, ص187.

3-يطلب المراجع من مسؤلي المؤسسة أن ترسل في طلب المصادقة من البنك برصيد الحساب في نهاية السنة المالية و يطلب المراجع المصادقة مع الرصيد الدفتري بعد إجراء مذكرة التسوية؛

4-يستفسر المراجع عن أي ضمانات مقدمة من المؤسسة إن وجدت لتقديم تسبيقات من البنك و الإطلاع على هذا البنك.

رابعا: الأرصدة الدائنة الأخرى:

و تشمل المصاريف المستحقة و الإيرادات المقدمة و تتلخص إجراءات مراجعتها فيما يلي:

❖ بالنسبة للمصاريف المستحقة:

على المراجع التحقق من هذه المصاريف و ذلك بالرجوع إلى المستندات التي تثبتها سواء كانت أجور مستحقة أو مصاريف الكهرباء والغاز والمياه أو رسوم قضائية أو تعويض أو تعويضات.

وعليه أن يتبع كيفية تسديد هذه المستحقات و الإطلاع على الفواتير الغير مسددة.

❖ بالنسبة للإيرادات المقدمة:

هي التأمينات الدائنة المودعة ضمانا للتعاون معهم والمؤسسة تعد كشفا لكل هذه التأمينات ويقوم المراجع بمراجعة البيانات الواردة في حساب التأمينات المودعة من الغير و يراجع الكشف مع المصادقات المرسلة من أصحاب هذه التأمينات[1].

المبحث الثالث: مراجعة الأجور و الرواتب, المشتريات والمبيعات

المطلب الأول: مراجعة الأجور والرواتب

يتم إعداد كشوفات الأجر من قبل مصلحة الأجور حيث يتطلب إعداد هذه القوائم برقابة محكمة في الإعداد والتأكد من سلامة البيانات التي تعد على أساسها الأجور ومنها تحدد الأجور الإجمالية والصافية التي تصرف مقابل العمل الذي يؤديه العامل.

و يتم إعداد كشوفات الأجور لحساب المستحق طبقا للساعات الفعلية التي قام بها العامل ضف لذلك أن الوقت الفعلي الذي قام به العامل فعلا يحدد على أساس تسجيل الحضور و الإنصراف

[1] هوام جمعة, مرجع سابق, ص188.

للعمال و كذا الإستعانة بملفات العمال وبعد الإنتهاء من إعداد الكشوفات يتم مراجعتها بالتفصيل من حيث الأسماء و المبالغ المستحقة والمبالغ المستقطعة و صافي الأجر [1].

أولا: إجراءات مراجعة الأجور والرواتب :

يتم التخطيط في موازنة العمل لعدد العاملين اللازمين لكل قسم إنتاجي و عندما يقوم المراجع بالتحقيق يقارن بين العدد الفعلي للعاملين مع العدد المخطط له و يطلب التفسير عن أي إختلاف واضح إذ أن هذا التحقيق يبدو بسيطا لكن له أهمية في إظهار ما يحدث لأن الزيادة في عدد العاملين المباشرين عن ما هو مخطط له يعني زيادة في الإنتاج و زيادة في شغل المساحات. و يعطي المراجع أهمية لنظام تشغيل العمال و إعداد القوائم الخاصة بأجورهم و صرف الأجر المستحق لكل عامل و أن يقدم التوصيات التي يراها لازمة لتقوية النظام إذا إتضح له عند الفحص بالإجراءات التالية[2]:

- ❖ التحقق من كشوفات الأجور المعدة لسداد المستحقات مع قائمة العمال في مصلحة الموارد البشرية؛
- ❖ التحقق من الأجور القاعدية في قائمة الأجور مع ملفات العاملين في مصلحة الموارد البشرية؛
- ❖ التحقق من أن زيادة الأجور تتم بموافقة مكتوبة ومعتمدة؛
- ❖ التحقق من أن الأجر الإجمالي المستحق للعامل يتكون من الأجر القاعدي مضاف إليه المكافآت؛
- ❖ التحقق من الأجر القاعدي للعمال و ذلك بإختيار عشوائي؛
- ❖ إن الأجر الإضافي لابد أن يتم بأمر مكتوب معتمد و أن يظهر على بطاقة تسير الوقت للعامل.

ثانيا: أهداف مراجعة الأجور والرواتب:

يمكن أن نجمل هذه الأهداف في العناصر التالية:

1-يحق لكل موظف أجرة نتيجة عمله الفعلي طيلة مدة خدمته؛

[1] عبد الفتاح محمد الصحن, و آخرون, مرجع سابق, ص181.

[2] Hamimi allal, le controle interue et l'elaboration du bilan, OPU Alger, 1993, page68.

2-كل الأجور تحسب على أساس قاعدة مستندات حاسمة لضمان حقوق العمال؛

3-تحسب الأجور بدقة من أجل العمال الذين قامو بعملهم الفعلي طيلة مدة خدمتهم.

الوقت الضائع:

يعتبر الوقت الضائع في العمل ضروري فمن وقت دخول العامل من باب المؤسسة إلى بدء العمل أمام الآلة قد يضيع بعضا من الوقت ثم عند إنتهائه من عملية وتسلمه عملية قد يضيع بعض من الوقت و هناك وقتا ضائعا نتيجة عملية الإنتاج نفسها بسب توقف الآلة أو نقص إمداد المواد و هذه الأسباب جميعا تستطيع المؤسسة أن تتلقاها بحسن إدارتها وضبط إجراءات الرقابة الداخلية فالصيانة المستمرة و حسن تدفق المواد من المخازن و إعداد خطة العمل كلها تمنع ضياع الوقت الضائع غير الطبيعي و الذي ينتج لأسباب خاصة بالإنتاج مثل تعطل الآلة و نقص المواد و سوء تنسيق العمل يعتبر خسار للمؤسسة و رافعا لتكلفة المنتج و الذي يؤثر على عوامل المنافسة.

الوقت غير الإنتاجي:

يقوم المراجع بفحص الطريقة التي يسجل بها وقت الإنتظار و أي تدريب و أي ساعات أخرى غير منتجة للتحقق من الوقت الضائع غير الطبيعي و عادة مايتم تخصيص بطاقات لتسجيل مثل هذه الأوقات و على المراجع أن يقوم بفحص هذه البطاقات أو مجموعة منها كل فترة للتحقق من سلامة تحقيق الوقت الضائع و يظهر في موازنة ساعات العمل غير الإنتاجي و تقارن مع الساعات الفعلية و إذا ظهر في أثناء التنفيد نوع غير متوقع من الوقت غير إنتاجي فيظهر تسجيله منفردا و يجب على المراجع أن يقوم بمراجعة الوقا للقسم الإنتاجي عن فترة معينة من الساعات الغير الإنتاجية و إذا ظهرت بأكثر من المتوقع يطلب تفسيرا لذلك[1].

المطلب الثاني: مراجعة المبيعات[2]

تعتبر عملية البيع من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة حيث يقوم بعملية البيع عمال مختصين في هذا المجال وعلى المراجع أن يتأكد من تقسيم العمل بين القائمين على البيع النقدي بحيث من يقوم بالبيع لا يرتبط بالنقدية أو بتسليم البضاعة و فيما يلي إجراءات مراجعة المبيعات و مردوداتها بعد فحص نظام الرقابة الداخلية.

[1] Hamimi allal, op.cit, page69.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن, و آخرون, مرجع سابق, ص172.

أولا: إجراءات مراجعة المبيعات:[1]

- ❖ يجب على المراجع أن يطلع على السياسة العامة لنظام المبيعات (الأسعار, الخصم, فترة الإئتمان) و التأكد من أنها معتمدة من قبل المختصين؛
- ❖ القيام بمراجعة ماهو مقيد من دفتر يومية المبيعات مع صور فواتير البيع حتى يتأكد من أن القيود تك إثباتها بالمبالغ الصحيحة وفقا لصور الفواتير؛
- ❖ القيام بمراجعة بعض صور الفواتير, المجاميع, النقل والترحيلات إلى حساب العملاء في دفتر يومية المبيعات؛
- ❖ القيام بالمطابقة بين دفتر الطلبات الواردة وأدوات صرف البضاعة مع بعض صور فواتير البيع؛
- ❖ على المراجع أن يقوم بمراجعة دفاتر المخازن مع بعض صور البيع قصد التأكد من البضاعة المباعة أنها قد سجلت و تم خصمها من رصيد المخازن وفقا لكمياتها؛
- ❖ القيام بمتابعة بعض المبيعات من دفتر المبيعات الصادرة إلى دفتر يومية المبيعات حتى يتم التأكد من كل البضاعة التي خرجت من المخازن قد تم تقييدها في دفتر اليومية؛
- ❖ القيام بمراجعة الفواتير الملغاة حتى يتم التأكد من أن البيع قد ألغى بالفعل و أن هذا الإلغاء تم إعتماده من قبل المختصين؛
- ❖ بما أنّ مستندات البيع أغلبها داخلية فيجب على المراجع القيام بعمل تحليل المبيعات التي تمت خلال السنة المالية محل المراجعة على الأنواع و الأقسام في كل فترة على حدى ومقارنة الأرقام الواردة في التحليل مع ما يقابلها في السنة أو السنوات السابقة مع الأخذ في الإعتبار الحالة التجارية و إذا وجد هناك خلل بالزيادة أو النقصان في هذه المقارنات على المراجع أن يستفسر من المسؤولين على الأسباب حتى يتأكد من أنها لا تخف أخطاء أو غش أو تلاعب؛
- ❖ لابد من مراجعة العمليات الخاصة بالبيع التي تتم في نهاية السنة المالية محل المراجعة وذلك للتأكد من عدم إدراجها في قوائم الجرد لمخزون آخر المدة و إضافتها إلى رقم المبيعات حتى لايؤدي إلى زيادة أو تخفيض الأرباح؛

[1] Hamimi allal, op. cit, page78

- ❖ يجب إبعاد مبيعات الأصول الثابتة عن مبيعات البضاعة و التأكد من صحتها بالإطلاع على فاتورة البيع و العقود و المراسلات الخاصة بها.

ثانيا: إجراءات مراجعة مردودات المبيعات:[1]

- ❖ على المراجع أن يتأكد من أن الإشعارات الدائنة التي تصل العملاء معتمدة من قبل مختص في المؤسسة؛
- ❖ مطابقة الفواتير الأصلية الخاصة بالبضاعة المرتدة في صور الإشعارات الدائنة للتأكد منها من حيث الصنف, النوع, الأسعار, ثم مع ماهو مقيد في دفتر يومية مردوادت المبيعات؛
- ❖ القيام بتتبع مردودات المبيعات في دفتر البضاعة الواردة إلى دفتر يومية مردودات المبيعات بقصد التأكد من أنّ جميع البضاعة المرتدة قيدت في دفتر اليومية؛
- ❖ مراجعة صور الإشعارات الدائنة مع دفتر البضاعة الواردة و دفتر المخازن و بطاقة الصنف للتأكد من مردود البضاعة المرتدة فعلا؛
- ❖ القيام بإجراءات مراجعة حسابية لدفتر يومية مردودات المبيعات من حيث المجاميع الأفقية و الرأسية, و النقل من صفحة إلى أخرى و الترحيل إلى دفتر أستاذ العملاء؛
- ❖ القيام بمراجعة مردودات المبيعات التي تتم في نهاية السنة المالية الحالية و أوائل السنة المالية الموالية للتأكد من مردودها للمؤسسة و إدراجها ضمن البضاعة في قوائم الجرد, و كذلك للتأكد من تقييدها في دفتر مردودات المبيعات و التأكد أيضا من إكتشاف ما قد يوجد من تلاعب في المبيعات.

المطلب الثالث: مراجعة المشتريات

إنّ عملية الشراء من الأنشطة الهامة للمؤسسة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية, وتتم عملية الشراء من خلال إدارة خاصة للشراء لها مسؤول عن عمليات السراء وتنفيد عمليات المؤسسة طبقا لموازنة المشتريات حيث توضع موازنة الشراء بناءا على خطة الإنتاج و إحتياجات المشروع, و تبدأ دورة الشراء الصادرة من إدارة المشتريات, و يحرر بعد إستلام مكتوب من إدارة مراقبة الإنتاج بالحاجة إلى المواد المطلوبة.

[1] أحمد حلمي جمعه, مرجع سابق, ص ص220-221.

أولا: إجراءات عمليات مراجعة المشتريات:[1]

1-فحص إجراءات الشراء:

إنّ المراجعة تقوم بالتأكد من أن الشراء الفعلي يتماشى مع برنامج الشراء طبقا لموازنة المشتريات, و عند حدوث أي إختلاف يجب على المراجع أن يبحث عن السبب أو الأسباب التي أدت إلى حدوثه و كذلك على المراجع أن يتأكد من سلامة إجراءات الشراء و الإستلام و دخول البضاعة و أنّ الإجراءات مستمرة في إتباعها و يقوم المراجع بفحص دفتر اليومية الخاصة بالمشتريات مع الفواتير و الإشعارات المدينة و الدائنة والمستندات المناسبة و بعد عملية الفحص يترك على المستند ما يفيد فحصه, كما يترك عملية المراجعة على دفتر يومية المشتريات و كذلك على المراجع أن يقوم بفحص النواحي الحسابية.

2- التحقق من إدارة البضاعة الداخلية:

كما يجب على المراجع أن يقوم بالتحقق من عمل إدارة البضاعة الداخلية من خلال:

1-التأكد من أن كل صور الشراء يتم إستلامها فورا و أن البضاعة الواردة يحرر عنها محاضر إستلام بدون تأخير؛

2-على المراجع أن يقوم بفحص نظام حفظ أوامر الشراء التي تم تنفيذها و التي لم يتم تنفيذها؛

3-يجب على المراجع أن يتأكد من أن البضاعة لا تبقى في إدارة البضاعة الداخلية لمدة طويلة نسبيا و أن النقل الداخلي و وسائله على درجة كفائة عالية.

و يقوم المراجع بفحص فواتير الشراء من حيث وصف البضاعة و دليلها الرقمي و سعرها وشروط الخصم. و في حالة تسديد أسعار أعلى من تلك المذكورة بأمر الشراء لابد على المراجع أن يستفسر على السبب.

3-فحص فواتير الشراء مع إشعارات إستلام البضاعة:

و يقوم المراجع بفحص الفواتير مع إشعارات البضاعة المستلمة من حيث:

-أن كميات البضاعة المطلوبة و المستلمة تتماثل مع كميات الواردة؛

[1] عبد الفتاح محمد الصحن, مرجع سابق, ص ص154-155.

-عند حدوث رفض للبضاعة بسبب عيب فيها أو في حالة عجز في التسليم فعلى المراجع أن يتحقق من إشعار المدين. وعند قيام المورد بتوريد العجز فإن المراجع في هذه الحالة يقوم بالتحقق من عدم تسجيل الفاتورة حتى يتم توريد العجز [1]؛

-تفحص إشعارات البضاعة المستلمة مع الفواتير و أوامر الشراء في وقت واحد و لابد أن يتوافق وصف البضاعة مع دليلها الرقمي طبقا لما هو وارد في الفاتورة.

ثانيا: المراجعة المستندية للمشتريات:

عملية الشراء تبدأ بطلب الشراء, يقدم لإدارة الإنتاج أو المخزون, ثم تقوم إدارة المشتريات بإصدار أمر الشراء إلى المورد, وعندما تتك عملية إستلام البضاعة يقوم قسم الإستلام بتقديم الكميات المستعملة (العدد, الأوزان) و يجب على المؤسسة أن يتوفر لديها أنظمة فرعية تغطي الأنشطة التي ترتبط بعملية الشراء و سوف نتناول مراجعة المشتريات فيما يلي [2]:

1-مراجعة فاتورة الشراء:

فاتورة الشراء تعتبر المستند الرسمي لمراجعة عمليات الشراء و على هذا يجب على المراجع أن يتحقق من الفاتورة من جميع أوجهها لعملية التقييد, فيجب أن يتأكد من أن الفاتورة رسمية أي حددت على مطبوعات المورد مبينا بها جميع تفاصيل البضاعة, و أن تاريخ الفاتورة مدرج خلال مدة و أن تكون معنونة بإسم المؤسسة و يتحقق كذلك المراجع من إعتماد الشراء سواء من مجلس الإدارة أو من إدارة المشتريات نظرا لما له من أهمية بالغة, و قد ترد فواتير بضاعة مشتراة قبل إستلام البضاعة بوجودها بمخازن الإيداع في تاريخ نهاية السنة المالية, لهذا يجب إعتبار هذه البضاعة تابعة للسنة المالية, و إدراجها ضمن مخزون آخر مدة, لأن عدم إدراجه سيأثر على نتيجة أعمال المؤسسة وربحها, وقد يصادف المراجع أثناء القيام بعملية مشتريات لا تؤيدها الفواتير نظرا لعدم وجود صور لها, و في هذه الحالة يجب أن ينبه الإدارة بهذا النقص و أن يدعم مراجعته بالرجوع إلى أمر التوريد و إلى دفتر دفتر البضاعة الواردة و إلى كشف الحساب المرسل من المورد للتأكد من القيمة المثبة بدفتر يومية المشتريات.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن, مرجع سابق, ص248.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن, مرجع سابق, ص249.

2-مراجعة الترحيلات و العمليات الحسابية:

-يجب على المراجع أن يقوم بإختيار الترحيلات من دفتر يومية المشتريات إلى الحسابات الشخصية بدفتر الأستاذ الخاص بالموردين ويتوقف مدى الإختيار على حجم العمليات ومدى إطمئنان المراجع لسلامة نظام المراقبة الداخلية المنتصح من قبل المؤسسة؛

-يجب على المراجع أن يختبر المجاميع الرأسية و الأفقية بدفتر يومية المشتريات للفترات التي تمت مراجعة فواتيرها و ترحيلاتها؛

-يجب على المراجع أن يقوم بإختيار نقل المجاميع من صفحة إلى صفحة أخرى و تحت خاناتها؛

-يجب على المراجع أن يقوم بإختيار العمليات الحسابية لبعض فواتير المشتريات (ضرب, جمع, طرح).

3-مراجعة المشتريات بالتقسيط:

يقوم المراجع بالإطلاع على عقد الشراء بالتقسيط عند مراجعته لهذا النوع من الشراء و يلاحظ في العقد توفر العناصر الأساسية في أي عقد و كذلك القيمة النقدية للسلعة المشتراة و الفاتورة المحتسبة وعدد الأقساط التي ستسرد, و يجب على المراجع أن يتأكد من التسجيل الدفتري من حيث التفرقة بين المصروف الإداري و المصروف الرأسمالي.

4-مراجعة المشتريات المستقبلية:

تقوم المؤسسة بالتعاقد على شراء بضاعة أو أصول على أن يتم التوريد مستقبلا ويتم تحديد ثمن الشراء بطريقة نهائية إلا أن البائع قد يضع شروطا في العقد بمقتضاها إذا زادت الأسعار أكثر من نسبة معينة بين تاريخ التعاقد و تاريخ التوريد فإنّ لها الحق في أن يرفع السعر.

ثالثا: إجراءات مراجعة مردودات الشراء[1]:

1-التعرف على الأسباب التي أدت إلى رد البضاعة مع إعتماد رد البضاعة من طرف المختص؛

2-القيام بمطابقة فواتير الشراء الأصلية مع إشعارات الخصم الواردة من الموردين للتحقق من توافق الأسعار؛

[1] أحمد حلمي جمعة, مرجع سابق, ص291.

3-على المراجع أن يقوم بمراجعة إشعارات الخصم الواردة من الموردين مع دفتر يومية البضاعة و دفاتر المخازن للتأكد من خروج البضاعة المردودة؛

4-على المراجع أن يقوم بإجراء المراجعة المحسابية لدفتر يومية مردودات المشتريات من المجاميع و النقل و الترحيل إلى حسابات الموردين بدفتر الأستاذ؛

5-مراجعة ما قبل في دفتر يومية مردودات المشتريات مع إشعارات الخصم الواردة من الموردين؛

6-لابد من الإهتمام بمراجعة مردودات المشتريات الخاصة بالشهر الأخير من السنة المالية محل المراجعة و ذلك للتأكد من أن البضاعة التي تم ردها قد خرجت فعلا من المخازن.

المبحث الرابع: مراجعة العمليات النقدية

تعتبر العمليات النقدية من أهم العمليات التي تدخل ضمن إطار عمل المراجع وذلك راجع لأهميتها الكبيرة و لأرتباطها و نفوذها في جميع أنشطة المؤسسة ما عدا ماهو متعلق ببعض التسويات و لعلى أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات هي ناتجة عن النقدية و ما يتعلق بها. لذلك يجب على المراجع أن يتفحص نظام المراقبة الداخلية للنقدية المنتهج من طرف المسيرين في المؤسسة و لا يقف موقف المتفرج بل عليه أن يساهم بحكم خبرته و كفاءته في تطوير الإجراءات الإدارية و المحاسبية المتبعة من طرف الطاقم التسييري للمؤسسة لتلاقي مثل هذه المشاكل. و سنتناول في هذا المبحث مراجعة حسابات النقدية إنطلاقا من التحقق من نظام المراقبة الداخلية و الإجراءات المتبعة لمراقبة هذا النظام و كيفية مراجعة العمليات النقدية[1].

المطلب الأول: أهداف مراجعة العمليات النقدية

يمكن إجمال أهداف مراجعة العمليات النقدية في النقاط التالية:

1-التأكد من أن المبالغ الموجودة في الخزينة هي نفسها المسجلة في الدفاتر و السجلات من مقبوضات ومدفوعات؛

2-التأكد من أن المبالغ النقدية الموجودة في الدفاتر و السجلات صحيحة ؛

3-التأكد من أن هذه العمليات تم إعتمادها من المختصين في المؤسسة؛

[1] أحمد حلمي جمعة, مرجع سابق, ص202.

4-التأكد من أن العمليات البنكية المثبة بالدفاتر المطابقة للعمليات الواردة في الكشف المرسل من البنك؛

5-يجب التأكد من تساوي الرصيدين (رصيد المؤسسة لدى البنك و رصيد البنك لدى المؤسسة) بعد إعادة كشف التقارب البنكي.

المطلب الثاني: الإجراءات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية على العمليات النقدية

إنّ الإجراءات الأساسية للرقابة الداخلية على العمليات النقدية هي كل المتطلبات و كل القواعد التي يتم إحترامها لضمان التسيير الجيد للعمليات النقدية سواء كانت مدفوعات أو مقبوضات و هي كالتالي[1]:

1-تحديد مسؤولية أمين الصندوق بشكل دقيق و مضبوط حتى لا تتداخل المسؤوليات و أن يكون مشرفا و مسؤولا على كافة العمليات النقدية و تسجيلها بدفتر النقدية و إيداع المقبوضات النقدية بالبنك؛

2-مراعاة مبدأ تقسيم العمل في إدارة الخزينة فيتم الفصل التام بين وظيفة أمين الصندوق و وظيفة الإحتفاظ بالسجلات المحاسبية وتسجيل العمليات؛

3-إعداد قائمة رقابية للمتحصلات تاريخيا و مطابقتها مع دفتر الحركة النقدية؛

4-عدم ترك مبالغ كبيرة في متناول أمين الصندوق بل يحتفظ بمبالغ تقابل إحتياجاته في اليوم و تودع باقي مبالغ في البنك ويستحسن أن يتم إيداعها عن طريق شخص آخر؛

5-القيام بعملية جرد مفاجئة للخزينة تقوم بها إدارة المراجعة و في حالة عدم وجودها يقوم الموظف المسؤول و يحرر محضر يوقع عليه كل من أمين الصندوق و الشخص الذي قام بالجرد؛

6-تحرير شيكات المدفوعات النقدية يكون بإسم المستفيد و ليس بإسم أمين الصندوق وعدم دفع قيمة شيك من الصندوق و ضمان وجود مستند مؤيد للدفعة و التأكد من قيمتها قبل تحرير الشيك؛

7- الإلتزام بإنتظام تقييد العمليات بدفتر النقدية مع كشف تحليلي لكل العمليات.

[1] خالد أمين عبدالله, مرجع سابق, ص ص192-193.

8-يجب التأكد من حين لآخر من تطابق رصيد البنك كما يظهر في الكشف مع الرصيد الذي يظهر في دفتر النقدية.

المطلب الثالث: إجراءات مراجعة المقبوضات والمدفوعات النقدية

أولا:إجراءات مراجعة المقبوضات النقدية:[1]

إنّ المستندات التي تبرر المقبوضات النقدية هي من صنع المؤسسة, لذا فإن مراجعتها تعتبر ذات أهمية كبرى و تحتاج إلى إهتمام خاص من قبل المراجع الذي يقوم بالتحقق من أن نظام المراقبة الداخلية للمقبوضات سليم, و الحصول على جميع أدلة الإثبات الممكنة التي تبررها, ويشير إلى أن المؤسسة قد إستلمت إيرادات فعلا و فيما يلي إجراءات لبعض عمليات المقبوضات النقدية:

- ❖ عند القيام بمراجعة العينة التي تم إختيارها, فلابد على المراجع أن يتحقق من أن كافة المبيعات النقدية التي حدثت قد تم إثباتها في الدفاتر, و بالقيم الحقيقية؛
- ❖ تختلف مراجعة المقبوضات النقدية من العملاء بإختلاف طريقة التسديد أو التحصيل فبعض العملاء يقومون بالتسديد مباشرة في الخزينة, بواسطة المندوبين أو بإرسال شيكات.

ثانيا: إجراءات مراجعة المدفوعات النقدية

إنّ مستندات المدفوعات النقدية تعني بقوة الحجة و ذلك لكونها أجنبية الصنع عن المؤسسة لذا فإنّ مراجعتها تكون أسهل.

1-إجراءات مراجعة المدفوعات عن مشتريات نقدية:

و تتم عملية المراجعة وفقا للإجراءات التالية:

- ❖ يجب أن تكون عملية الشراء معتمدة من قبل المختصين؛
- ❖ لابد على المراجع أن يقوم بالإطلاع على الفاتورة و القيام بمطابقة ما ورد بالفاتورة ؛
- ❖ يجب على المراجع أن يتأكد من توريد البضاعة المشتراة و ذلك بالإطلاع على سجلات المخازن و دفتر البضائع الواردة.

2-إجراءات مراجعة المدفوعات عن مشتريات آجلة مستحقة للموردين:

[1] أحمد حلمي جمعة, مرجع سابق, ص207.

و تتم عملية المراجعة في هذه الحالة وفقا للإجراءات التالية:

لابد على المراجع أن يطلع على الفاتورة الشراء و مطابقتها بالإيصال الوارد من المورد بما يفيد التسديد وكذلك مطايقتها بما هو مقيد في دفتر النقدية.

- ❖ على المراجع أن يطلع على أمر الشراء و شروط السداد و التحقق مما إذا كانت المؤسسة إستفادت من الخصم المكتسب أم لا؛
- ❖ القيام بمطابقة ما قيد بدفتر البضائع الواردة مع ما ورد بالفاتورة و التأكد من أن البضاعة قد تم توريدها بالمخازن؛
- ❖ يجب على المراجع أن يتحقق من صحة تسديد المبالغ المستحقة على المؤسسة من خلال الإطلاع على كشوف الحسابات المرسلة إلى الموردين ؛
- ❖ لابد على المراجع أن يتأكد من العلاقة الإرتباطية بين تاريخ الشراء و التسديد.

3-إجراءات مراجعة المدفوعات على الأجور و الرواتب:

وتتم عملية المراجعة وفقا للعمليات التالية:

- ❖ القيام بفحص نظام المراقبة الداخلية المنتهج في إعداد كشوف الأجور ودفعها؛
- ❖ يجب على المراجع أن يقوم بمطابقة بعض بطاقات الدوام الخاصة بالعمال مع كشوف الأجور؛
- ❖ القيام بمراجعة الملفات الخاصة بالتأمين الإجتماعي؛
- ❖ القيام بعملية تتبع الأجور الخاصة بالعمال الغائبين و كيفية التصرف فيها و التأكد من صرفها لحسابهم فيما بعد؛
- ❖ يجب على المراجع أن يقوم بمراجعة كشوف الأجور من الناحية الحسابية؛
- ❖ يجب على المراجع أن يتأكد من أن العمال قد إستلموا الحقوق المستحقة لهم وذلك عن طريق التحقق من التوقيع كل عامل أو حتمه على كشوف الأجور.

4-إجراءات مراجعة المدفوعات من صندوق المصروفات النثرية :

تتم عملية المراجعة وفقا للإجراءات التالية:

- ❖ يجب على المراجع أن يطلع على فاتورة الشراء أو إذن الصرف الذي لابد أن يكون معتمد من قبل مختص مع التحقق من تسلسل إذن الصرف؛
- ❖ يجب على المراجع أن يقوم بمراجعة بعض مستندات الصرف مع مقيد المصروفات النثرية[1]؛
- ❖ القيام بعملية المطابقة بين جانب الإيرادات و جانب المدفوعات في دفتر المصروفات النثرية؛
- ❖ القيام بمطابقة المبالغ المحسوبة لتمويل صندوق المصروفات النثرية مع ماهو مقيد في دفتر النقدية.

5-إجراءات مراجعة المدفوعات الرأسمالية:

وتتم عملية المراجعة في هذه الحالة وفقا للإجراءات التالية:

- ❖ لابد على المراجع أن يطلع على قرار مجلس الإدارة؛
- ❖ على المراجع التأكد من أن المصروف رأسمالي فعلا؛
- ❖ القيام بالإطلاع على فواتير الشراء و الإيصالات الرسمية ؛
- ❖ يجب على المراجع أن يتأكد من أن الأصل هو ملك للمؤسسة.

6-إجراءات مراجعة مدفوعات شراء الأوراق المالية:

و تتم في هذه الحالة عملية المراجعة وفقا للإجراءات التالية:

- ❖ لابد على المراجع أن يتأكد من أن عملية الشراء إعتمدت من قبل مختصين؛
- ❖ يجب على المراجع الإطلاع على المراسلات بين المؤسسة و السمسار أو البنك؛
- ❖ يجب على المراجع أن يطلع على الفاتورة أو الإشعار الوارد من البنك؛
- ❖ القيام بالمضايقة بين المقيد في حساب الإستثمارات و ما أثبتت في دفتر النقدية مع ما ورد في الفاتورة (السمسار)أو إشعار البنك.

7-إجراءات مراجعة المدفوعات من المصروفات المتنوعة:

و تتمثل هذه المصروفات في الإيجار, الكهرباء, الهاتف, التأمينات و الأدوات الكتابية و مصاريف الدعاية و الإعلام....إلخ وتتم مراجعة هذه المصروفات عن طريق

[1] أحمد حلمي جمعة, مرجع سابق, ص208.

الإطلاع على الفواتير و الإيصالات المستعملة, و التي تفيد السداد أو أمر الدفع و كذلك يجب التأكد من أنها خاصة بالمؤسسة و كذا تمثل إستهلاك الفترة محل المراجعة, أما فيما يخص مصاريف الدعاية و الإعلان فيجب فحص إيصالاتها و أن تتطابق مع العقود والفواتير الواردة من دور النشر و الدعاية[1].

المطلب الرابع: [2]إجراءات مراجعة كشف حسابات البنك مع دفتر النقدية

إنّ معظم المؤسسات–إن لم نقل كلها– تقوم دائما بإيداع متحصلاتها النقدية في حسابها الجاري بالبنك كما تتم أغلب مدفوعاتها بشيكات ماعدا المدفوعات الصغيرة التي تتم عن طريق الصندوق. و يقوم البنك في كل فترة دورية بإرسال كشف حسابات المؤسسة يبين فيه حركة الإيداع و السحب عن تلك الفترة المرسل عنها كشف الحساب, و لما كان من الضروري أن يتطابق كشف الحساب مع دفتر النقدية لهذا يجب على المراجع أن يقوم بتطبيق الإجراءات التالية للتأكد من صحة المقبوضات و المدفوعات:

1–على المراجع أن يقوم بمطابقة إجمالي المبالغ المودعة في البنك مع إجمالي المقبوضات كما هي مثبة في دفتر النقدية عن الفترة محل المراجعة؛

2– على المراجع أن يقوم بمراجعة الإيداعات عن طريق مطابقة قسائم الإيداع المرسلة إلى البنك؛

3–القيام بمراجعة المسحوبات من خلال مقارنة الشيكات مع إشعارات الخصم الواردة من البنك؛

4–على المراجع أن يقوم بمطابقة المبالغ المسحوبة في كشف حساب البنك مع المبالغ المقيدة في دفتر النقدية؛

5–بالنسبة للمسحةبات فإنها لا تظهر بنفس التاريخ المسجل و ذلك لأن البنك لا يقوم بتقييدات إلا بعدسداد الشيكات و في هذه الحالة يجب على المراجع أن يقوم بمطابقة ما هو وارد في حساب البنك مع المبالغ المقيدة في دفتر النقدية؛

6–عندما يقوم المراجع بمطابقة المقبوضات و المدفوعات الواردة في كشف حساب البنك و دفتر النقدية؛

[1] أحمد حلمي جمعة, مرجع سابق, ص210.

[2] أحمد حلمي جمعة, مرجع سابق, ص212.

7-على المراجع أن يتأكد من أن الشيكات الصادرة في نهاية السنة محل المراجعة قد سلمت لأصحابها خشية أن تلجأ المؤسسة إلى تحرير شيكات و إثبات في دفتر النقدية و تركها بدون توقيع و عدم إرسالها إلى المستفيدين إلا في السنة القادمة رغبة في تحسين المركز المالي في تاريخ الميزانية.

خلاصة:

فحسب ما تـــم تقديـــمه فـــي هذا الفصل فإننا نستطيع الإل ـــمام بالـــخطوط العريضة و الـمتشابكة لتنفيذ عملية الـــمراجعة الـــمالية لأهم عمليات الـــمؤسسة الإقتصادية و الـحسابات الإجتماعية و ال ـــمسؤوليات العريضة و الأحداث ال ـــمتناسقة , و خاصة مراجعة الأصول

الـملموسة و غير الـملموسة و الـخصوم و الأرصدة الأخرى فضلا عن الـحسابات الإجتماعية .

الفصل الثالث:

دراسة حالة لمخبر الأشغال العمومية في جنوب البلاد

تمهيـــد:

إنّ كسب رضا الزبون بتلبية حاجياته من خدمات المخبر هو الهدف الأول للمخبر, لهذا فهو يسعى إلى رفع كفاءته الإنتاجية عن طريق التأثير في عوامل الإنتاج المادية, المالية والبشرية و السعي إلى تخفيض التكاليف, مما يتطلب عمل و جهد كبير من أجل تحسين إستغلال مواردها و ترشيد سير المؤسسة, و هذا يستوجب وجود إدارة مالية فعالة قادرة على إتخاذ القرارات اللازمة إنطلاقا من دراسة واضحة للمراجعة المالية, و كذا مختلف النسب المالية, التي بدورها تساعد على التنبؤ بالمشاكل و العراقيل التي قد تواجه المؤسسة في المستقبل, و منه وضع حلول قبل الوقوع في المشاكل, و تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة بكافة السبل المرجوة.

و للقيام بهذه الدراسة في مخبر الأشغال العمومية لجنوب البلاد, قد خصصنا هذا الفصل الذي سوف نعالجه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني:عمليات المراجعة في المؤسسة.

المبحث الأول: مدخل عام للدراسة الميدانية.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

أولا:لمحة تاريخية :

على إثر إعادة هيكلة المخبر الوطني للأشغال العمومية بناءا على المرسوم رقم 83-186 المؤرخ في 12 مارس 1983 إنبثق مخبر الأشغال العمومية لجنوب البلاد LTPS(laboratoire des travaux public du sud), ثم صنف من الدرجة الأولى تابعًا للشركة القابضة العمومية للإنجاز الأشغال الكبرى في إطار التحول إلى الإستقلالية, و ذلك تماشيا مع الأوضاع الإقتصادية في ظل الإنفتاح على الأسواق العالمية, و في سنة 1988 أصبح المخبر المركزي للأشغال العمومية LCTP هو المساهم الوحيد و المالك لأسهم الشركة حيث يقدر رأس مالها بـــــــــــــــــــــــــــــــــــ 40.000.000 دج مقسمة على 1500 سهم بقيمة 10.000 دج للسهم الواحد.

ثانيا: المقر العام:

يقع المقر العام لمخبر الأشغال العمومية لجنوب البلاد LTPS بمنطقة النشاطات بوهراوة, على طريق غارداية- بريان (الطريق الوطني رقم 1), بالإضافة إلى ثمانية تمثيليات و مفوضيات الواقعة في مختلف مناطق الجنوب و التابعة للمديرية العامة, ويكمن الفرق بين التمثيلية و المفوضية في أن المفوضية هي بمثابة نقطة بيع ثابتة أما التمثيلية فيتوقف وجودها بناءا على مدة إنجاز المشروع.

ثالثا: الوسائل البشرية:

يضم مخبر LTPS 348 عامل مقسمة على وحدتين:

- وحدة غارداية : تضم 201 عامل, من بينهم 26 عامل تابع للمديرية العامة, و تضم هذه الأخيرة المفوضيات و التمثيليات التالية:

- مفــــــــــــــوضيــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ـــــــــــــة
الأغــــــــــــــــــــــــــــــواط؛

- مفوضية البيض؛
- تمثيلية تمنراست؛
- تمثيلية عين صالح؛
- تمثيلية أدرار.

جدول العمالة في وحدة غارداية و المديرية العامة

السنة / الفئة	2010
الإطارات	55
عمال التحكم	128
عمال التنفيذ	63
المجموع	246

المصدر: مصلحة المستخدمين

رابعا:الوسائل المادية :

تستعمل المؤسسة لمباشرة نشاطها العديد من الوسائل المادية كمخابر التجارب الجيوتقنية و مخابر التجارب الجيوفيزيائية بالإضافة إلى آلات الحفر و عتاد القياس و أجهزة الإعلام الآلي و أجهزة الطبوغرافيا.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسة و أهدافها.

أولا: أهمية المؤسسة:

لقد حضي مخبر الأشغال العمومية لجنوب البلاد بأهمية بالغة نظرا لما يساهم به في دفع عجلة التنمية في مختلف مناطق الجنوب بإعتبار أن نشاطه يتعلق بالبنى التحتية (البناء, الري, مدّ الطرقات.....), إذ تعتبرالمؤسسة الرائدة في غياب المنافسة دون التقليل من جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة, مع الإشارة إلى أن المؤسسة في حالة التحضير لنيل شهادة ISO BECHTEL الأمريكية و BP البريطانية و شركة سوناطراك و مختلف المقاولات الخاصة و العامة و شركات التعمير و البناء و مختلف الهيئات الحكومية.

ثانيا: أهداف المؤسسة:

تتجلى أهم الأهداف الوحدة في:

-تقديم خدمات ذات جود عالية و سعر تنافسي من أجل تلبية الحاجة المحلية, و كذا العمل على تصدير خدمات المؤسسة و قد كان لها ذلك في مجال المراقبة التقنية للطرقات نتيجة التجربة المتراكمة فقد حضيت بمشاريع مختلفة بمختلف المدن الصحراوية؛

- العمل على تلبية حاجيات الزبائن في الزمان والمكان المناسبين؛

- العمل على تكوين فرقة عمل مؤهلة و محفزة في مجال التخصص؛

- خلق مناصب عمل لإمتصاص البطالة؛

- تزويد المخبر لمختلف الآلات و الأجهزة الحديثة و المتطورة و ذلك لتحسين خدمات المؤسسة؛

- الحصول على شهادة ISO 9001 من أجل العمل على إختراق أسواق عالمية و العمل على تدعيم المركز التنافسي للمؤسسة؛

- العمل على تخفيض تكاليف؛

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي

يمكن تقسيم الهيكل التنظيمي لمخبر الأشغال العمومية لجنوب البلاد LTPS على أساس جغرافي وظيفي إلى ثلاثة أقسام:

- المديرية العامة؛
- وحدة غارداية؛
- وحدة ورقلة.

أولا: المديرية العامة:

يقع مقرها بغارداية و يمكن إعتبارها أهم بنية في الهيكل التنظيمي كونـــها تهتم بتسيير مهام و أعمال جميع المفوضيات و التمثيليات التابعة لوحدة غارداية و ورقلة و يشرف عليها مدير عام حاصل على شهادة مهندس دولة في الجيوفيزياء و تتلخص أهم مهامه:

-تسيير شؤون المؤسسة و رئاسة مجلس الإدارة؛

-إمضاء الوثائق الخاصة بالعلاقات الخارجية للمؤسسة؛

-التنسيق و الإشراف على بعض الأشغال على مستوى المصالـــح؛

-توقيع الأوامر بالمهمات و رخص المهمات للعمال التابعين لها؛

-التوقيع كل ثلاثة أشهر على تقرير ميزانية النشاط للمخبر.

ثانيا:وحدة غارداية:

تقع بنفس مقر المديرية العامة حيث تعمل على متابعة واقع الدراسات الجيوتقنية و القيام بالدراسات التقنية, التحليلات الكيميائية و كذا دراسات الأرض, و تقوم بالـــمتابعة الـــمالية للمفوضيات التابعة لها و تضم مصلحة الفوترة, الأمانة, الدائرة التقنية, دائرة المخبر, الحضيرة, الـــمخزن.

ثالثا: وحدة ورقلة:

مقرها العام بورقلة وتتمتع بنفس مهام وصلاحيات وحدة غارداية وتهتم بالإشراف على مختلف التمثيليات التابعة لها و تضم مصلحة الفوترة, الأمانة و الدائرة التقنية, دائرة المخبر و الحضيرة, مصلحة المستخدمين, مصلحة المحاسبة.

المبحث الثاني: عمليات المراجعة في المؤسسة

- مشتريات ميزانية 2009:

المطلب الاول: جهة الأصول

أولا: مراجعة الإستثمارات:

نراجع في السنة هل تمت هذه الإستثمارات وفق إجراءات التسجيل المحاسبي لشراء الإستثمارات و إجراءات التسجيل بالنسبة لمصلحة الإستثمارات.

أثبتنا شراء الإستثمارات تمت وفق الإجراءات القانونية المحاسبية في المخطط الجديد, و قمنا بتقارب لعملية جرد الإستثمارات مقارنة بالجرد العيني مقاربته مع الجرد المحاسبي, بعد المقارنة مع الإستثمارات و مع البرنامج المحاسبي soft big أثبتنا على أنها نفس المبالغ.

كما أكدنا بأنّ الإهتلاكات تمت وفق العلاقة التالية لطريقة الإهتلاك الخطي :

الصافي = الإستثمارات – الإجمالي

ثانيا: الأصول المتغيرة (السيولة الحاضرة, العملاء, المخزونات):

– المخزونات:

مقارنة ماذا يوجد في سجلات المخزون مع مايوجد في البرنامج المحاسبي soft big (عند مصلحة المخزونات) مع المبالغ الموجودة في في المحاسبة و مقاربتها مع دفتر الجرد للمخزونات (مع دفتر حصيلة الجرد), يعني هل يوجد تلف في المعدات ؟ و ليس له أهمية كبيرة عندهم .

– الدمم:

مقارنة رقم الأعمال مع التحصيل recouvrement أي رأس مال السنة و الحقوق المتراكمة لهذه السنة (يوجد حقوق العملاء لم يتحصلوا عليهم منذ سنوات سابقة), مقارنة جدول الذمم مع ماهو مسجل في البرنامج المحاسبي soft big .

1-حدول السنة: هو الذمم المتراكمة لسنوات سابقة مضافا إليها رقم الأعمال لهذه السنة مطروح منها كل التحصيلات التي تمت في هذه السنة تحصلنا على ذمم مطابقة لما هو موجود في المحاسبة.

2-الصندوق و البنك: مقاربة الصندوق المديرية بما هو مسجل في المحاسبة (تدخل صناديق فروع المؤسسة ضمنيا مع صناديق المديرية مقاربة الصندوق بالمحاسبة (مسودة الصندوق مع الوثائق المحاسبية) و من تم البنك مع الوثائق المحاسبية.

نلاحظ أنّ بعض الصكوك البنكية غير محصلة بنكيا بالنسبة للموردين مقاربة مبلغ إجمالي البنك مع المسودة نجد أنها مطابقة تماما.

نفس الشيء مع الحساب البريدي.

المطلب الثاني: جهة الخصوم

أولا: رأس المال الخاص:

لم يتغير منذ سنوات, فقط الإحتياطات تتغير من سنة إلى سنة و أثبت أنها مسجلة وفق التوزيع القانوني و التوزيع الإختياري وفق عاملي مجلس الإدارة .

ثانيا: الديون(طويلة الأجل, وقصيرة الأجل):

طويلة الأجل هناك مبالغ متعلقة بشراء الأستثمار إلى الخارج أما الديون الأخرى هي مطابقة تماما للوثائق المحاسبية.

أما قصيرة الأجل (الموردون, الضرائب و الديون الأخرى), الموردون معظمهم متعلقون بكراء عتاد بورشات العمل في ولايات الجنوب مثل: السيارات .....

الضرائب مطابقة لما هو مصرح به في G50, الديون الأخرى تكون مطابقة للوثائق المحاسبية.

المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج

رقم الأعمال الصافي: هومطابق لما هو مسجل في مصلحة الفوترة لذى دائرة التقنوتجارية لسنة 2009

بالنسبة لمنتوج المؤسسة يعتبر تقارير تقنية وخبرات جيو تقنية و جيو فيزيائية و طبوغرافية حسب النشاط مصادق من خلال فريق العمل من مهندسين و تقنيين مثلا: مشتريات إستهلاكية ذات قيمة بسيطة متعلقة بمواد تحاليل التربة .

أعباء المستخدمين: يدخل هذا الصنف ضمن أجور العاملين و مصاريف المهمة عبر كل الورشات و أعباء الصندوق الضمان الإجتماعي و IRG(الضريبة على الدخل الإجتماعي متعلقة بالأجور) و لمنتوج العمليات و أعباء العمليات و الإهتلاكات .

نتيجة العمليات: مطابقة لوثائق منتوج العمليات.

منتوج المالية: نلاحظ أنّ منتوج المالية غير الموجودة.

الضرائب على نتيجة العمليات مطابقة لما هو موجود في الوثائق الضريبية و الوثائق المحاسبية.

النتيجة الصافية : مقارنة النتيجة بما هو موجود في جدول حسابات النتائج TCR و البرنامج المحاسبي soft big.

الثبيت المادي (الإشمارات: معدات و أدوات هي التي تكون أكثر من سنة).

خلاصة :

كوننا قمنا بدراسة عملية المراجعة ، وذلك بتقديم عام لمؤسسة مخبر الأشغال العمومية في جنوب البلاد LTPS، وكذلك التعريف بوظيفة المراجع، بالإضافة إلى دراسة وتقييم نظام الرقابة بالإضافة إلى استنتاج بعض نقاط القوة ونقاط الضعف، فإننا ملزمين بوضع جملة من الاقتراحات

والتوصيات التي من شأنها أن تساعد المؤسسة على إيجاد بعض الحلول التي تمكنها من الحد من المشاكل التي تعاني منها :

1 -يجب على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة إلى المراجعة ، نظرا لما قد ينجر عنها من إيجابيات تتمثل في مساعدتها على التسيير، وذلك بوضع مكتب مراجعة على مستوى كل وحداتها، وإعطاء الحرية التامة للمراجع في ممارسة مهامه؛

2 -إسناد عملية التوقيع على الوثائق وتأشيرها للأشخاص المؤهلين لذلك؛

3 -تنظيم المزيد من الدورات التكوينية، حتى تضمن كفاءة الموظفين خاصة فيما يتعلق بالرقابة؛

4 -يجب أن تكون رتبة المراجع من رتبة المدير العام للمؤسسة؛

5 -يجب على المؤسسة أن تنظم مصلحة تعالج فيها المشتريات.

تتمحور إشكالية الموضوع حول المعالم الأساسية لمحاولة إرساء إطار مرجعي للمراجعة المالية على ضوء التجارب التطبيقية و النظرية ، يسمح بضبط الممارسة الميدانية للمراجعين و يفي بتلبية الإحتياجات المعبر عنها من قبل الأطراف المختلفة، إن معالجة هذه الإشكالية اقتضى ثلاثة فصول تناولنا فيها مختلف الأبعاد الأساسية لذلك، بإستعمال المنهج والأدوات الضرورية للمعالجة والتحليل فضلا عن تبني فرضية أساسية و فرضيتين جزئيتين تم اختبارها على مستوى الموضوع، لذلك سوف نضمن الخاتمة ملخصا عاما للدراسة فضلا عن اختبار الفرضيات و عرض أهم النتائج والتوصيات و تقديم آفاق البحث.

1 – ملخص الدراسة:

سوف نحاول بقدر الإمكان تقديم عروض ملخصة و وافية حول الفصول الثلاثة إذ حاولنا أن نؤصل للمراجعة المالية علميا من خلال تناول أبعادها النظرية وكذا الوقوف على الأهمية المتنامية لها من فترة إلى أخرى، فشهدت هذه المراجعة تطورات في شكلها ومضمونها بفعل التطور الذي عرفته الحاجة المتزيدة للأطراف الطالبة لآراء المراجعين فضلا عن التطور في طبيعة الشؤون الإقتصادية و المالية محددين إلى حد كبير الخطوات الطبيعية للمراجعة وكذا مناقشة أهم المشاكل التي تعيق التنفيذ السليم للمراحل المنهجية المتتالية لها، إلاّ أنّ ذلك حمّل المراجعة محمل الآلية الممكنة من تحديد مدى صدق و تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها و جعلها حبيسة إطارها، إلى أن تم التصريح بأهم الفروض والمحددات والمبادئ التي ترقى بالمراجعة إلى التنظير العلمي في ظل إحتوائها على مسار منهجي واضح و أهداف محددة و على إفتراض أنّ هذه الأهداف أوجدت الحاجة إلى تبني سياسة التكامل مع المهام والوظائف الأخرى خارج و داخل المؤسسة بغية البحث عن الفعالية فيها، من خلال التكامل المبدئي مع وظيفة المراجعة الداخلية بإعتبارها تصب في إتجاه واحد معها، يتمثل فى حماية المؤسسة من كل الإنحرافات الممكنة.

يعتبر التأهيل العلمي للمراجعة أمر لامناص منه في ظل حساسية دورها في سوق الاستثمار، إذ يعمل المراجع على إبداء الرأى الفنى المحايد حول طبيعة الوقائع الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من خلال التأكد من مطابقة مخرجات النظام المحاسبي للواقع الفعلي لها، لهذا ينبغي أن يؤهل هذا النظام بشكل يسمح له من قياس كل الظواهر المرتبطة بالمؤسسة والتي تؤثر على المركز المالي لها، في ظل هذا

تعجز بعض الأنظمة عن قياس هذه الظواهر مما يطرح تحديا أمام المراجعة بغية إبداء الرأي الفني المحايد من جهة و من جهة أخرى أمام النظام المحاسبي المسؤول عن توليد المعلومات ذات المصداقية، لهذا تم تصور طبيعة هذه التحديات و شكل معالجتها من قبل المراجع في ظل قصور النظام المحاسبي على ذلك، و مما يزيد الأمر خطورة بالاضافة إلى السابق هو إمكانية فشل المراجعة من جراء قصور المعالجة المحاسبية و مخاطر ترتبط بنظام الرقابة الداخلية أو بإجراءات المراجعة في ظل قصور إطارها المعتمد على المعايير والإجراءات التفصيلية.

إنّ المخاطر المرتبطة بفشل المراجعة في إبداء الرأي الصحيح أوجدت فجوة التوقعات بين ما يتوقعه الجمهور بشكل عام وما يستطيع أن يؤديه المراجع في ظل قيوده الذاتية و قيود المراجعة، لهذا دأبت جل المنظمات المهنية و الحكومية إلى البحث عن تقليل هذه الفجوة من خلال معالجة مخاطر المراجعة بكل أبعادها فضلا عن تأهيل النظام المحاسبي و عقلنة مطالب الجمهور و رفع أداء المراجعين ثم إنشاء لجان للمراجعة، من أجل دعم استقلال المراجع و تنظيم العلاقات التعاقدية في المؤسسة، فضلا عن محاولات التكييف المستمر للمراجعة المالية الخاصة بغية توحيد المعالجة و خلق انسجام عام لها.

بعد ما جلت أهم الأطر النظرية والتطبيقية المختلفة ثم استعراض التجارب للمراجعة بإستعراض تجارب ترتبط بمؤسسة الدراسة ، بغية تحديد معالم الأطر المرجعية لمزاولة المراجعة المالية فيها و مقاربتها بالواقع النظري لها.

2 – نتائج إختبار الفروض:

بعدما تناولنا الموضوع من خلال أطواره المختلفة، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بإختبار الفروض في الآتي :

– بخصوص الفرضية الأساسية المتعلقة تأثير المراجعة المالية على فعالية التسيير في المؤسسة الإقتصادية ، فقد تحققت هذه الفرضية من خلال تحديد الأبعاد النظرية و التطبيقية للمراجعة المالية و مناقشة التحديات المرفوعة أمام النظام المحاسبي ومعالجتها و كذا ضبط فجوة التوقعات من خلال إنشاء لجان للمراجعة و محاولة تنميط المعالجة للمراجعة المالية و تبني خطوات عملية واضحة مزودة بمعايير تعبر عن التوجيهات المنهجية و إقتراح أهم التعديلات الممكنة من ترقية و تأهيل المراجعة بمختلف جوانبها.

– أما فيما يتعلق بالفرضية الجزئية الأولى و المرتبطة بالأهداف و الإجراءات المتبعة لمراجعة مختلف عناصر الميزانية و كذا أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة . فقد تحققت هذه الفرضية من خلال

تناول التحديات المرفوعة أمام النظام المحاسبي والمانعة من تمكينه من توليد معلومات ذات مصداقية وكذا من خلال بيان الأثر السلبي لمخاطر المراجعة في إبداء الراي السليم حول مدى تمثيل القوائم المالية الختامية للمركز المالي للمؤسسة، وكذا إبراز موافقة ذلك لما عرفته مختلف الدول في فشل المراجعة في تحقيق أهدافها جراء مخاطرها.

أما فيما يرتبط بالفرضية الجزئية الثانية والمتعلقة بفعالية المراجعة في إكتشاف الأخطاء وكيف تتم تسوية مختلف العمليات كانت أهداف المراجعة في بداية أمرها محدودة بإكتشاف الأخطاء و الغش و العمل على الحد من حدوثها حيث إستخدمت المراجعة كوسيلة لإجراء مراجعة كاملة و مستمرة للعمليات المحاسبية.

3 – نتائج الدراسة :

أفرزت المعالجة النظرية و التطبيقية للموضوع مجموعة من النتائج، يتمحور أهمها في الآتي :

– سايرت المراجعة التطورات التي عرفها الواقع المالي ، فأصبحت تشكل ضمانا دائما لأموال المستثمرين والمساهمين والمقرضين للمؤسسات الإقتصادية بفعل الثقة المطروحة في المعلومات المعلن عنها، إلاّ أنّ واقع هذه المراجعة المالية خلق جملة من الإنتقادات نتيجة إتساع فجوة التوقعات المتأتية من التباين بين ما ترغب فيه الأطراف المختلفة و ما يستطيع المراجع آداءه فعلا و التى أصبحت داعمة إلى تطويرها بفعل التغذية العكسية.

– يعتبر النظام المحاسبي بشكله الحالي عاجزا أحيانا عن توليد معلومات ذات مصداقية و معبرة عن الواقع الفعلي للعناصر الواردة في القوائم المالية الختامية للمؤسسة، في ظل عدم تكييف آلياته وضوابطه القانونية والنظامية والإجرائية مع الظواهر الإقتصادية المختلفة، مما يتيح صعوبات أمام المراجع في التقرير على مخرجاته في ضوء إرتباط مهنة المراجع بمخاطر تؤدي إلى الفشل في إبداء الرأي السليم ومن ثمة إمكانية تبليغه إلى الأطراف المستخدمة له.

– يتوقف نجاح المراجع في تأدية أدواره والخلوص إلى آرائه الفنية المحايدة حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها على الفهم العميق والتوظيف المستمر للإطار النظري والتطبيقي للمراجعة، عند فحص القوائم المالية الختامية للمؤسسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية و التأكد من سلامة المعالجة للعمليات الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة؛

4 – توصيات وإقتراحات:

يعتبر الموضوع ذا خصوصية تتصف بالإقتراح و التعديل للجوانب النظرية و التطبيقية للمراجعة المالية ، لهذا ينبغي أن نلخص أهم التوصيات و الإقتراحات و هي كالآتي:

– ضرورة التعريف بالمهام ولأهداف المتوخاة من المراجعة المالية عن طريق تبني سياسة إعلامية يشرك فيها كل الأطراف على الخصوص المؤسسات ، المراجعين و المنظمات المهنية ؛

– الفصل بين المحاسبة والمراجعة إنطلاقا من الأهداف المتوخاة من كل واحدة، على مستوى المنظمات المهنية و كذا إنشاء معاهد متخصصة في تدريس المراجعة؛

– تأطير المراجعة الداخلية بتوظيف تجارب لإرساء معايير عمل خاصة بها وأخرى ترتبط بشخص المراجع الداخلي و كذا العمل على ضبط العلاقة فيما بين هذا الأخير والمراجع الخارجي؛

– تحسين التعليم والتكوين المرتبط بالمراجع، من خلال اعتماد تدريس المناهج الدولية للمراجعة و اعتماد سياسة التربصات فضلا على ضرورة إعادة تكوين محافظي الحسابات غير الحاملين للشهادات الجامعية؛

– ضرورة إعتماد معايير واضحة للعمل الميداني ترتبط بتخطيط عملية المراجعة، ضبط برنامجها، تقييم نظام الرقابة الداخلية، أدلة الإثبات، التحقق من سلامة السياسات المحاسبية، وثائق العمل، حيث تكون هذه المعايير مؤطرة وموجهة لعمل المراجع إبتداء من مباشرة العملية إلى غاية الإنتهاء منها؛

– ضرورة إعتماد معايير ترتبط بالتقرير الصادر عن المراجع بمختلف آرائه الممكنة ووفق نمط واحد وبعناصر محددة ودقيقة ينبغي أن ترد في هذا التقرير؛

– إنشاء لجان للمراجعة يعهد إليها تسير العلاقات التعاقدية بين الأطراف المختلفة والإسهام في البحث عن ملائمة و مصداقية المعلومات المفحوصة من قبل المراجع والحث عن التوصيل الفعال؛

5 – آفاق البحث:

لقد تناولت هذه المذكرة بحثا إرتبط بالأبعاد النظرية والتطبيقية للمراجعة المالية ، فهي بذلك لم تتناول الأنواع المختلفة للمراجعة، كمراجعة العمليات، النوعية، أو مايرتبط بالمراجعة و كفاءة أسواق رأس المال، فهي بذلك محل إهتمام ينبغي أن تحضى بالدراسة.

المراجع

الملاحق